مسائل خلافية في النحو

تأليف

أبي البقاء العكبري

حققه وقدم له

محمد خير الحلواني

دار الشرق العربي
بيروت - لبنان ص.ب ١١/٦٩١٨
حلب - سورية - ص.ب ٤١٥

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٩٩٢م - ١٤١٢هـ

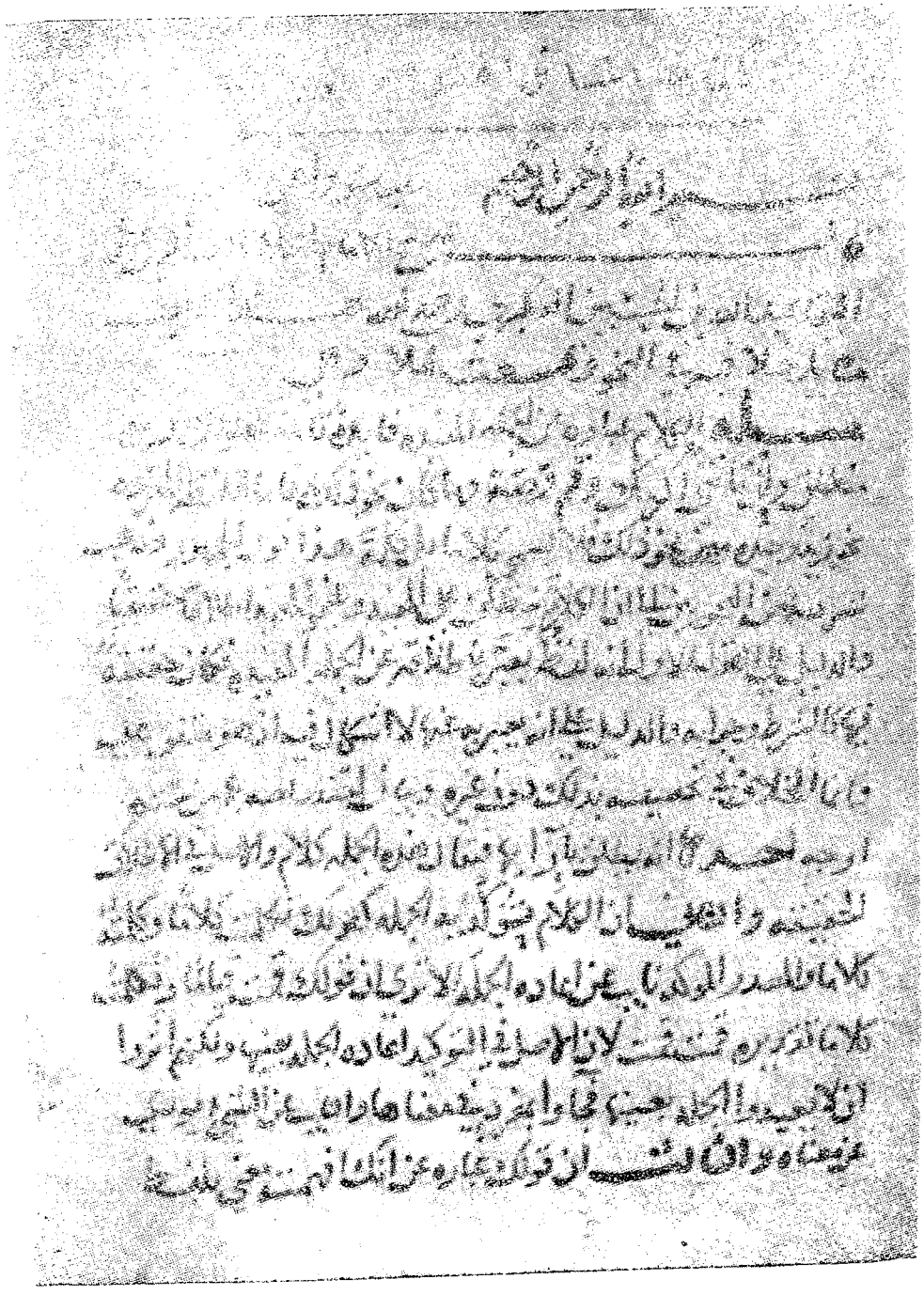

الصفحة الاولى من المخطوطة

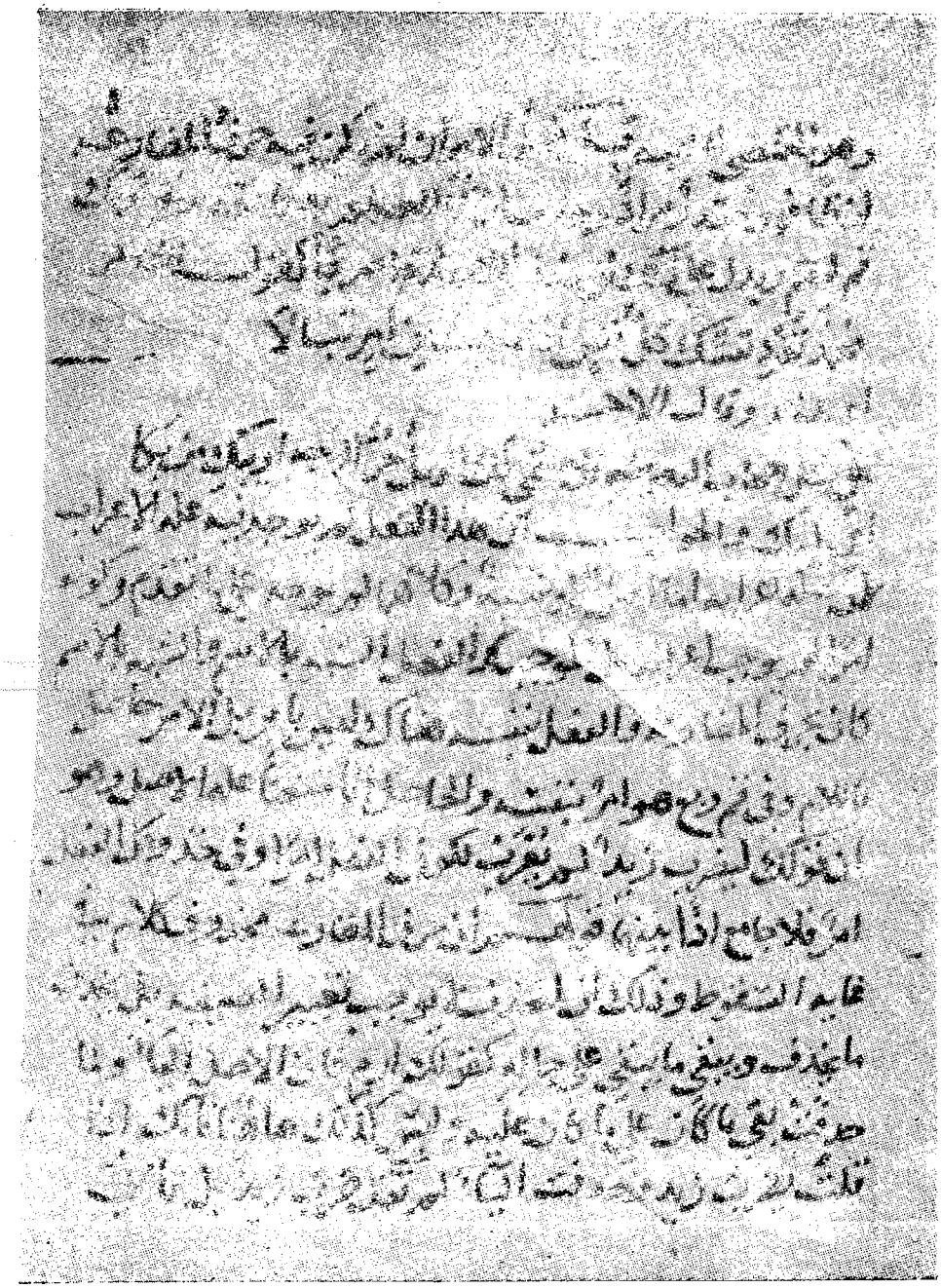

الصفحة قبل الاخيرة من المخطوطة

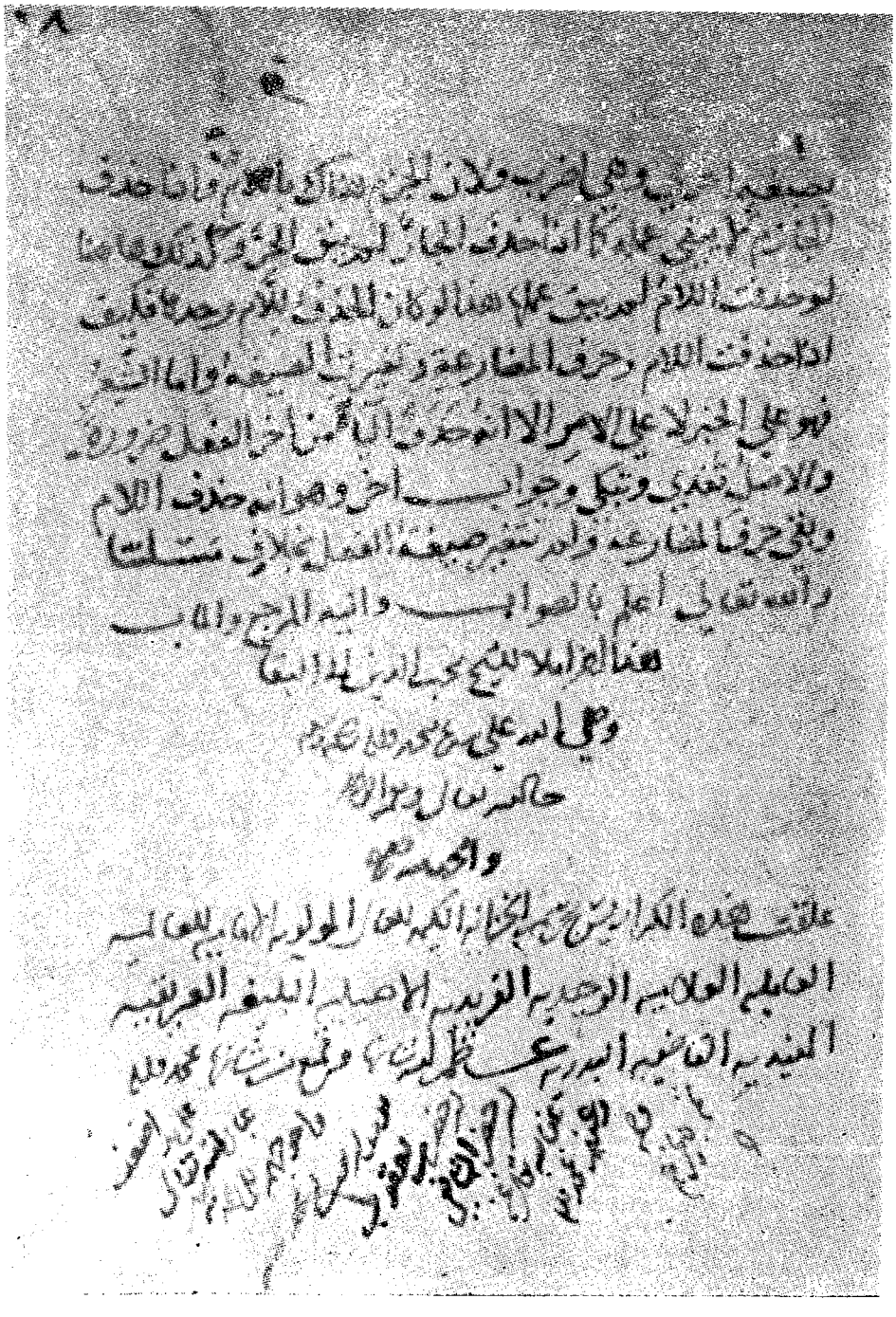

الصفحة الاخيرة من المخطوطة

ابو البقاء العكبري

١ ـ حياته واخباره:

هو عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة[١]، ومات سنة ست عشرة وست مئة[٢]، في اليوم الثامن من ربيع الآخر، ودفن في بغداد بباد حرب[٣]، وكان قد قارب الثمانين[٤]، وتجمع المصادر على انه ولد في بغداد، وقضى فيها حياته[٥]، ولكنه ينسب الى بلدة تقوم على نهر دجلة، بين بغداد وسامراء، لا تبعد عن بغداد سوى عشرة فراسخ[٦]، يقال لها عُكْبَرى، بضم أوله وسكون ثانيه، وفتح الباء والنسبة اليه عكبري وعُكْبَراوي[٧]، والبلدة قديمة جداً عرفت بكثرة

---

(١) وفيات الاعيان ٢/٢٨٦.

(٢) الكامل لابن الاثير ١٢/٣٥٧.

(٣) الوفيات ٢/٢٨٦.

(٤) البداية والنهاية ١٣/٨٥.

(٥) انباه الرواة ٢/١١٦ والوفيات ٢/٢٨٦.

(٦) الوفيات ٢/٢٨٦.

(٧) معجم البلدان (عكبرا).

الفاكهة، وجودة الاعناب، ووفرة الخمور[1].

والذين ينسبون اليها من العلماء كثيرون، منهم نحوي اسمه عبد الواحد بن علي العكبري[2]، له في النحو كتاب اسمه اللمع[3]، وهو قبل ابي البقاء، ولهذا وهمَ صاحب كشف الظنون، فخلط بينه وبين ابي البقاء، في نسبة الكتب اليهما، كما اضطرب في تحديد سنة الوفاة[4].

وتذكر المصادر ان جُدريا ألمَّ به في طفولته فذهب ببصره[5]، إلا ان ذلك لم يمنعه من تحصيل العلم والتقدم فيه، فقد احاط بثقافة عصره الفقهية والمنطقية والنحوية[6]، وكان كثير «المحفوظ محباً للاشتغال ليلاً ونهاراً، ما تمضي عليه ساعة بلا اشتغال او اشغال» حتى إن زوجه كانت تقرأ له بالليل كتب الادب وغيرها[7].

هذه الهمة بوأت الرجل منزلة سامية بين علماء عصره، حتى ذكرت بعض المصادر انه لم يبق في زمنه من يدانيه علماً وتحصيلاً[8]، كما ذكرت مصادر اخرى انه صار اماماً مقصوداً في علوم القرآن والفقه واللغة والنحو والعروض والفرائض والحساب ومعرفة المذهب والمسائل

---

(١) مجلة الاقلام البغدادية. تموز ١٩٦٥.

(٢) انظر: نزهة الألباء (ابو الفضل) ص ٣٥٦ وقد توفي سنة ٤٥٠ هـ.

(٣) منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم (٥) م.

(٤) انظر ١/٣٩٩ و ٤٢٤، و ٤٤٠، و ٤٨٠، و . . .

(٥) نكت الهميان ١٧٩ وشذرات الذهب ٥/٦٧.

(٦) البداية والنهاية ١٣/٨٥.

(٧) شذرات الذهب ٥/٦٨.

(٨) وفيات الاعيان ٢/٢٨٦.

النظرية[1].

ونقل ابن العماد انه كان يفتي بتسعة علوم[2]، ووصفه الموسوي الخوانساري بالمتميز من بين الامثال والاقران[3]، ولهذا ذاع صيته وانتشرت كتبه بين الدارسين، وقصده طلاب العلم والمعرفة من الاقطار[4] وفزع اليه أهل التحصيل فيما كان يشكل عليهم[5]، وطلبه الرؤساء لتعلم الادب[6].

والى جانب هذه الشهرة العلمية عرف الرجل بالصلاح والهداية، والصدق والتواضع وحسن الاخلاق، كما عرف برقة القلب وسرعة البكاء[7]، وشدة التمسك بالمذهب الحنبلي، فقد رُوِي عنه انه قال: «جاء إليَّ جماعة من الشافعية وقالوا: انتقل الى مذهبنا ونعطيك تدريس النحو واللغة بالنظامية، فقلت: لو أقمتموني وصببتم الذهب علي حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي»[8].

---

(١) شذرات الذهب ٥/٦٧ ـ ٦٨.
(٢) شذرات الذهب ٥/٦٨.
(٣) روضات الجنات ٤٣٤.
(٤) بغية الوعاة ٢٨١ والوفيات ٢/٢٨٦.
(٥) نكت الهميان ١٧٩.
(٦) بغية الوعاة ٢٨١.
(٧) انظر البداية والنهاية ١٣/٨٥ ونكت الهميان ١٧٩.
(٨) نكت الهميان ١٧٩.

٢ ـ مؤلفاته :

كان ابو البقاء كثير المؤلفات، فقد خلف ما يربو على ثلاثين مؤلفاً، بين رسالة صغيرة وكتاب مطول، تناول فيها علوم العربية من لغة ونحو، وعلوم الدين والحساب وما شاكلها.

فمن كتبه اللغوية شرح المقامات الحريرية[١]، وشرح الفصيح، والمشوف المعلم في ترتيب اصلاح المنطق وله شرح على ديوان المتنبي[٢].

وفي الميدان النحوي له كتاب اللباب في علل البناء والاعراب[٣]، واعراب شرح الحماسة، واعراب الحديث، الى جانب المختصرات والشروح كمختصر اصول ابن السراج، وشرح الايضاح[٤]، وشرح اللُّمَع، وشرح المفصل[٥]، الى جانب شرح لامية العرب للشنفرى[٦]،

---

(١) منه نسخة مخطوطة في مكتبة الاوقاف ببغداد.

(٢) ثبت للدكتور مصطفى جواد ان الديوان المطبوع المنسوب اليه ليس من صنعته. انظر مجلة المجمع العلمي في دمشق ج ١، ٢ المجلد ٢٢.

(٣) منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٤٢٣ بخط محمد مرتضى الزبيدي.

(٤) نقل منه البغدادي في غير موضع من الخزانة، انظر تحقيق هارون ٣/٧٧ و ٨٨ و ١١٦ وانظر بولاق ٢/١٢٦.

(٥) منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ٢٩٢ وهي الجزء الثاني فقط.

(٦) منه نسختان خطيتان في دار الكتب، واحدة برقم ٢٨ ش نحو. والثانية ٨٧ ش. وقد تم تحقيقهما وسننشرهما قريباً.

وهذا الكتاب الذي نقدمه في المسائل الخلافية في النحو، واشتهر كتابه في إعراب القرآن وعكف الناس عليه، وأفاد منه المتأخرون كالسفاقسي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ[١].

٣ ـ العوامل المؤثرة فيه:

اخذ العكبري النحو عن ابي محمد بن الخشاب[٢]، ويحيى بن نجاح وعبد الرحيم بن العصار[٣]، وسمع الحديث من ابي الفتح محمد ابن عبد الباقي بن احمد المعروف بابن البطي، ومن ابي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي[٤]، وقرأ الفقه على الشيخ ابي حكم ابراهيم ابن دينار النهاوندي[٥].

واكثر شيوخه شهرة في النحو هو ابن الخشاب، وهو عالم في الادب والنحو والحديث والفرائض والحساب، وقد حفظ القرآن الكريم بقراءات كثيرة وله تبحر في كثير من العلوم[٦].

غير ان رجلاً كأبي البقاء لا يتأثر اساتذته بالقدر الذي يتأثر فيه التيارات الثقافية في عصره، لانه كان ـ كما مرَّ ـ طُلَعة، يقضي ليله ونهاره في قراءة الكتب وتحصيل العلم، ومن هنا كان الزاد الثقافي الذي

---

(١) كشف الظنون ١/١٢١ ـ ١٢٢.
(٢) انظر الانباه ٢/١٦١ وتاريخ ابي الفداء ٣/١٢٤.
(٣) انظر نكت الهميان ١٧٨ وبغية الوعاة ٢٨١.
(٤) الوفيات ٢/٢٨٦.
(٥) نكت الهميان ١٧٩.
(٦) الوفيات ٢/٢٨١.

تضلع منه أبعد أثراً مما كان لاستاذه الخشاب وغيره.

ولعل نحو البصريين الذي اتخذه لنفسه إماماً كان اكثر هذه التيارات تأثيراً فيه، فهو يتبنى آراءهم، ويسوق عللهم، ويأخذ بأقيستهم في هذا الكتيب عن المسائل الخلافية، وفي إعراب القرآن، وفي شرحه للامية العرب.

غير انه مع ذلك ملم بالنحو الكوفي، محيط بأقوال أئمته أمثال الفراء والكسائي، فهو يعرض آراءهم ويردها، ويُلْزِمهم إلزامات يبتكرها مرة، ويستعين بأقوال أهل البصرة مرة اخرى.

وعلى هذا كان المذهبان كلاهما من العوامل المؤثرة فيه، يذهب به البصري يميناً أو إيجاباً، ويأخذ به النحو الكوفي شمالاً او سلباً، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ النحاة الذين عاشوا بعد القرن الثالث، ووقفوا من آراء السلف ـ كوفيين وبصريين ـ موقف المناقش، ولكنهم مع ذلك كانوا يعتزون بمذهب من المذهبين، ينسبون أنفسهم اليه، ويردون على منافسيهم من اصحاب المذهب الآخر.

ولقد كان النحو في هذه الحقبة مشبعاً بالروح الفلسفية، ورث عن الخليل وسيبويه والفراء عللا وأقيسة، ثم جاء ابن السراج فأنشأ في النحو كتابه (الاصول) بناه على مزج النحو بالمنطق، وخلفه الرماني والفارسي وابن جني والزمخشري، أولئك الذين وصلوا الى ذروة شماء من مزج هذين العلمين بعضهما ببعض، ثم بزغ نجم الانباري أبي البركات في القرن السادس فلمَّ شعْثَ آراء هؤلاء في كتبه (الانصاف، ولمع الأدلة، والاعراب قي جدل الاعراب) فكان مثالاً واضحاً لِما أخذ به النحاة

انفسَهم من دراسات فلسفية تقوم على الحَدِّ، والعلة، والقياس.

وفي هـذه الحقبة زادت الأواصـر تواشجـاً بين الفقـه ودراسـات النحو، حتى إن كثيراً من الكتب النحـوية اتخـذت عناوينهـا من كتب فقهية، فأبو البركات الانباري يكتب كتابه «لُمَع الادلة» متخذاً عنوانه مِن كتابٍ للفقيه عبد الملك بن عبد الله الجويني المعروف بامام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ[١] وكتابه الانصاف في مسائل الخلاف منقول عنوانه من كتاب لأبي سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري المتوفى سنة ٥٤٨[٢].

وموضوع المسائل الخـلافية في الفقـه وما كـان يجري فيـه من اساليب الجدل والمناظرة، واصـطناع المنـطق والفلسفة[٣]، انتقـل الى النحاة فأنشأوا فيه كتباً مماثلة في المنهج واسلوب العرض[٤].

ولم تقف الثقافة العصـرية عنـد هذا الحـد، فقد تسـربت علوم الكـلام الى شتى الوان الحيـاة العلمية، فجـاءت البلاغـة على ايدي الزمخشري والرازي لتحفل بالمصطلحات والحدود الجـامعة المـانعة، والعبارات المثقلة بالمعنى، المستغلقة احياناً، وبدا النقد الأدبي ايضاً مثقلاً بالفلسفة بعد ان ادخل فيه قدامة بن جعفر مصطلحاته وتفريعاته في

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/١٥٦١.

(٢) نفسه ١/١٨٢.

(٣) انظر كشف الظنون ايضاً ١/٧٢١.

(٤) انظر اسماء بعض كتب الخلاف في الفقه في الكشف ٢/١٦٦٨ ومقدمة الانباري للانصاف.

نقد الشعر، وبعد ان جاء خلفاؤه، اصحاب نقد النثر، والدراسات القرآنية في الاعجاز وغير الاعجاز من علوم القرآن، وعلى هذا كان النحو العربي في هذه المرحلة جارياً على سَننِ الحياة الثقافية آنذاك، فقد اخذ نفسه بكثير من الدراسات الفلسفية والمنطقية، واستعمل الحدود والمصطلحات والتعبيرات العلمية.

في هذا الجو عاش ابو البقاء، فلا غرو ان نجد عنده في كتبه روح العصر، ونجده في هذا الكتاب يمزج بين معطيات الفلسفة ومعطيات النحو، فيخوض في مناقشة الآراء مناقشة تقوم على الجدل، وترتيب النتائج على المقدمات، كما نجده يقيم دراسته على العلة، فيحث في سبب وجود الاعراب، ووجود التنوين في الاسماء، وعلة اسمية كيف، الى جانب ما نراه من كثرة الحدود، كحد الاسم، وحد الفعل، وفلسفة الحد، إلى مسائل اخرى تكشف عنها الرسالة بوضوح.

الكتاب

نسبة الكتاب:

عنوان الكتاب «مسائل خلافية في النحو» كما جاء في الورقة الاولى منه، الا انه يذكر في كتب التراجم بعناوين اخرى، فالصفدي يذكر اسمين لكتابين الاول: تعليق في الخلاف، والثاني: مسائل الخلاف في النحو. اما حاجي خليفة فلا يذكر الا «التعليقة في الخلاف»[1]، ويذكر السيوطي كتاباً لابي البقاء يسميه «التبيين في مسائل

(١) كشف الظنون ١/٤٢٤.

الخلاف بين الكوفيين والبصريين» ويقرنه الى كتاب الانصاف لابي البركات الانباري[1] وفي مكان آخر يشير الى كتابين يسميهما «التعليقين» لابي البقاء ايضاً[2].

وتسمية الكتاب بالتعليقة ليس غريباً لان هذا العنوان المختصر كان يطلق على كتب الشروح والحواشي، وكثيراً ما يترك العنوان الاصلي للشرح ويطلق عليه اسم (تعليقة) من ذلك كتاب بهاء الدين بن النحاس في شرحه المقرب لابن عصفور[3] وكثيراً ما كان يطلق ايضاً على كتب الخلاف في النحو او الفقه، وهذا ظاهر فيما اشرنا اليه من قبل في تسمية الكتابين، وظاهر كذلك في قول حاجي خليفة في معرض حديثه عن كتاب الانصاف في مسائل الخلاف للشيخ ابي الفرج بن علي الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩١ للهجرة، قال «ذكر انه لم ير تعليقة في الخلاف غير تعليقة القاضي ابي يعلى»[4].

والتبيين او التعليقة غير هذا الكتاب الذي ننشره، ولذلك دليلان حسيان، الاول: ان التبيين كان مقصوراً على عرض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، وتناول هذا الكتاب المسائل الخلافية بين النحاة كافة، وان كان احياناً يعرض للمسائل الخلافية بين المذهبين خاصة. والثاني: ان السيوطي ينقل من التبيين مسائل كثيرة ليست من

---

(١) الاشباه والنظائر ٢/١٤٠.

(٢) نفسه ٢/٢٥.

(٣) نقل منه السيوطي كثيراً في الاشباه والنظائر.

(٤) كشف الظنون ١/١٨٢.

مواد هذا الكتاب، من ذلك نصب المضارع بعد لام الجحود[1] واصول (ذا)[2] وحركات الاعراب[3] واجراء الصفة على غير من هي له[4] ومسائل اخرى كثيرة[5].

إلا ان الامر لا يسلم لنا بهذه السهولة، فالسيوطي ينقل في مواضع اخرى من كتابنا هذا وينسب ما ينقله الى كتاب التبيين[6]. ويزيد الامر بلبلة ان السيوطي ينقل نصاً من المسألة السابعة ولا يعزوه هذه المرة الى التبيين بل الى كتاب اللباب في علل البناء والاعراب[7].

وتعليل هذا الاضطراب ان ابا البقاء الف كتابين في الخلاف النحوي، وقد ذكرهما الصفدي في نكت الهميان ـ كما مر ـ ولهذا اوقع المتأخرين في الوهم والاضطراب، سواء في تسمية الكتابين وفي النقل منهما.

ولا يبعد ان يكون العكبري نقل نصوصاً من احد كتابيه واثبتها في الآخر، ويرجح هذا ان ما ينقله السيوطي انما هو خلاف دار بين نحاة

---

(١) الاشباه والنظائر ٢/١٦٣.
(٢) نفسه ١/١٩.
(٣) نفسه ١/١٧٧.
(٤) نفسه ١/٢٣٣.
(٥) انظر: ١/٦٤، ١٤٣، ١٥٢، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٦، ٣٢٥، و٢/٥٨، ٦٠، ٧٧، ١٦٠.
(٦) نفسه ١/٢٢.
(٧) نفسه ١/٣٠٠.

الكوفة والبصرة، كما لا يبعد ان يثبت نصا من كتاب اللباب في مسائله الخلافية هذه، ما دام الموضوع واحداً، غير انني لا ابرىء السيوطي من الوقوع في خطأ النقل والنسبة، لان له من هـذا اشياء، وربمـا اقحم النساخ ـ على مر العصور ـ تلك المسائل القليلة التي نجدهـا هنا بين نحاة المذهبين ولكن هذا غير مؤكد بأدلة مقنعة.

٢ ـ قيمة الكتاب:

لم يكن ابو البقاء اول من خاض في هذا الموضوع فقد سبقه اليه كثيرون، اذ كتب ثعلب كتاباً باسم: «اختلاف النحويين»[١] وكتب الرماني «الخلاف بين النحويين»[٢] وكذلك فعل ابن فارس[٣] وكتب عبد المنعم ابن محمد الغرناطي (٥٩٧) كتاباً عنوانه «مسائل الخلاف في النحو» كما كتب مثله معاصر لابي البقاء وهو جمال الدين حسين بن اياس[٤].

الى جانب كتب خاصة تتناول الخلاف بين اثنين من النحاة، على غرار الكتاب الذي كتبه الرماني في الخلاف بين سيبويه والمبرد[٥]، او تتنـاول الخلاف بين الكـوفيين والبصريين ككتـاب الارشـاد في النحـو

---

(١) كشف الظنون ١/٣٣.
(٢) انباه الرواة ٢/٢٥٩.
(٣) كشف الظنون ١/٣٣.
(٤) نفسه ٢/١٦٦٩.
(٥) انباه الرواة ٢/٢٩٥.

لـدرستويـه[1] وما اختلف فيـه البصريـون لابن كيسـان[2]، والمقنـع في الخلاف لابي جعفر النحاس[3] والانصاف لابي البركات الانباري.

الى جانب الكتب المطولة التي تناولت الخلاف ضمن الابحاث النحوية، ولعلها لا تختلف في قيمتها عما ذكرناه من كتب خاصة في الخـلاف، واهمها كتـاب السيرافي الـذي شرح فيـه كتاب سيبـويـه[4] والايضاح ـ وهو غير مطول ـ الفه الزجاجي في علل النحو، وشرح اللمع لابن جني بشرح ابن الدهان[5]، وامالي ابن الشجري المشهورة.

كما ان الكتب التي تناولت القرآن الكريم وشرح الشعر بالاعراب امتلأت بعرض آراء الخلاف النحوي، سواء بين نحاة المصريين، وبين النحـاة عامـة، ككتاب الـزجـاج[6]، وابي جعفـر النحـاس في اعـراب القرآن[7]، وشرحه للمعلقات[8]، ومشكل اعراب القـرآن لمكي بن ابي طالب القيرواني[9].

---

(١) انباه الرواة ١/١١٣.
(٢) نفسه ٣/٥٩.
(٣) نفسه ١/١٠١.
(٤) منه نسخة مخطوطة في دار الكتب ١٣٧ نحو.
(٥) منه نسخة مصورة في دائرة اللغة العربية ببغداد.
(٦) منه نسخة في دار الكتب ١١١.
(٧) منه نسخة في مكتبة الفاتح ٨٨ ونسخ في دار الكتب المصرية.
(٨) منه نسخة ناقصة في مكتبة الاوقاف العثمانية ٨٥٨ حلب.
(٩) منه نسخة كاملة ام في المكتبة الاحمدية (٧٩) حلب.

ولا شك ان ابا البقاء قرأ معظم هذه الآثار، وافاد منها في مؤلفاته المطولة والمختصرة، فقد اكثر في كتابه: ما من به الرحمن، من ذكر اوجه الخلاف، واشار في شرحه لقصيدة الشنفرى اللامية الى بعض هذه الأوجه، ثم افرد لذلك كتابين كما قلنا، الا انه انطلق في كتابه هذا الى الخلاف الاعم ولم يقتصر على الخلاف بين اصحاب المذهبين الكوفي والبصري.

ولكتاب ابي البقاء قيمة تذكر بين هذه الآثار، فقد وقف فيه موقف الحاكم العادل الذي يعتد بما أوتيه من فطنة وسداد الرأي، فهو يستعمل اساليب المناطقة في محاكمته المختلفين، ويبدي سيادته خلال المناقشة، يخطيء هذا، ويصحح رأي ذاك. وفي النهاية يصل بالقارىء الى نتائج مقنعة، على حين تركها بعض اسلافه معلقة دون ان يبتوا فيها.

فالزمخشري مثلاً يبحث في الاسم المضاف الى ياء المتكلم، امعرب هو ام مبني، ويتهيب المسألة في بادىء الامر، فلا يقدم رأياً فيها[1]، ثم يعود اليها في موضع آخر ويذهب الى البناء[2]، مثل هذا التردد لا نجده عند العكبري، فهو يناقش الآراء الثلاثة التي قدمها الاسلاف ثم يثبت رأيه.

وحين نوازن بينه وبين الزجاجي أو بينه وبين ابي البركات، نجده في بعض المسائل يزيد عليهما في حججه، على اختصار في العرض

(١) انظر اعجب العجب ١٢ ـ ١٣.
(٢) نفسه ٥٩.

ألزم به نفسه، وقد اشرنا الى شيء من ذلك في هوامش التحقيق.

والكتاب في قيمته الخاصة، مِثْلُه في قيمته العامة، فإذا كانت له هذه المنزلة بين كتب الخلاف، فمنزلته بين كتب أبي البقاء نفسه تكاد تفوق مثيلتها. فهو فيه ذو أصالة واضحة، لا يكتفي بالنقل، ولا يقنع بالتلخيص، فكثيراً ما تتحد المسألتان عنده وعند الزجاجي في الايضاح، ومع ذلك لا تجده يأخذ عنه ولا يسلك سبيله في المناقشة، ولا في العرض، وتراه يقدم أدلة جديدة فاتت الزجاجي، وهذا واضح في مسائل حد الاسم، وحد الفعل، وعلة وجود التنوين وغيرها، على حين تراه في شرح لامية العرب عالة على الزمخشري، ينقل أفكاره، ويستعين بألفاظه.

واذا كنا لا نستطيع ان نمضي في هذا الاستنتاج لعدم وجود كتب كثيرة له بين أيدينا، فاننا نستطيع أن نقول في كثير من الاطمئنان: انه من الكتب التي تدل على أصالة أبي البقاء، وتشير الى منزلته النحوية في تاريخ نحونا العربي.

٣ ـ مصادر الكتاب:

والبحث في مصادر أبي البقاء يضع بين أيدينا سعة اطلاعه، عمق تبحره في علم النحو، وإن كان يدل في بعض المواضع على ضطراب في النقل، وعدم تثبت من النص المنقول.

وقد ذكر بعض الذين نقل عنهم، وهم: سيبويه، وابن السراج، الأخفش، وقُطْرُب، والرماني، وعبد القاهر الجرجاني، إلا أن الكتاب

ـ كما قال في المقدمة ـ أملاه إملاء، وهذا هو سر الاضطراب الذي نجده أحياناً في النص المنقول، من ذلك انه اثبت لابن السراج حداً للاسم هو: كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل[1]. «وقد وهمَ في ذلك، لأن الزجاجي قد نقله في الايضاح على هذه الصورة «الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص»[2]، ونقله ابن يعيش كما يلي: «الاسم ما دل على معنى مفرد»[3]، ويبدو أن التعريف الذي أثبته العكبري ونسبه إلى ابن السراج هو للسيرافي أثبته في شرحه لكتاب سيبويه[4]، كما أورده ابن يعيش في شرح المفصل[5]، وأورد ابن الشجري حداً قريباً منه معنى ولفظاً، وعزاه إلى بعض المتأخرين[6].

ونراه أحياناً يسقط كلمة أو أكثر من الحد أو النص المنقول، وقد يقدم ويؤخر فيه، كما فعل فيما نقله عن سيبويه في (الفعل) إذ ينقله في المسألة الخامسة على هذا الشكل: «وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما هو كائن لم ينقطع». فقد سقطت عبارة: (ولم يقع) بعد: (ولما يكون)[7]، وفي

---

(١) انظر المسألة ٢.
(٢) الايضاح ٥٠.
(٣) شرح المفصل ١/٢٢.
(٤) انظر هامش الايضاح ٤٩.
(٥) شرح المفصل ١/٢٢.
(٦) انظر امالي ابن الشجري ١/٢٩٣.
(٧) انظر سيبويه ١/٢.

المسأله السادسة ينقله كما يلي: «اما الافعال فأمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما هو كائن لم ينقطع، ولما سيكون». فقد قدم وأخر وتصرف ببعض الالفاظ، كما هو واضح.

على أننا لا نستطيع أن نجزم أن هذا الاضطراب ـ على يسره ـ كان من المملي نفسه، فقد يكون الناسخ هو الذي أخلَّ بالكتابة، وذلك بيّن فيما نقله عن الرماني في المسألة السادسة من حد الاشتقاق جاء في المخطوطة: «الاشتقاق فرع من أصل يدور في تصاريفه الاصل». اما التعريف الذي في كتاب الرماني (الحدود)[1]، (الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه على الأصل). فقد أسقط كلمتين من الحد، ولا يعقل أن يكون أبو البقاء قد أسقطهما وأملى التعريف على هذه الصورة.

ولم يكن العكبري يذكر دوماً المصادر التي ينقل عنها، فكثيراً ما يكتفي بعبارات عامة «كالجمهور، وشرذمة من النحويين، وبعضهم، وقوم، وآخرون، والكوفيون، والبصريون» وهذا هو الغالب على نُقوله، ولهذا تصعب معرفة أمانته في النقل والتثبت من حفظه للنصوص التي ينقلها خلال إملائه.

وعلى عادة النحويين والبلاغيين القدماء ينقل أحياناً نصوصاً بألفاظها ولا يشير إلى مصدره البتة، ولا يذكر اسم صاحب النص، من ذلك أنه ينقل عبارة الزمخشري في (اسمية كيف) وهي قوله: «والصحيح أنها اسم لأنها يبدل منها الاسم، فتقول: كيف زيد أصحيح أم

---

(١) انظر صفحة ٣٩ من كتاب رسائل في النحو واللغة.

مريض»[1] ويقول العكبري في المسألة الثالثة: «والثالث انك تبدل منها الاسم كقولك: كيف زيد اصحيح ام مريض». وهكذا لا يكتفي ينقل الفكرة ـ وهي معروفة عند النحاة كافة ـ بل يأخذ المثل الذي ساقه الزمخشري نفسه.

وأحياناً يأخذ الفكرة ويضيف اليها شيئاً، كما في أخذه قول الزمخشري في (كيف): «ولا جائز أن تكون فعلاً لأن الفعل لا يلي الفعل من غير فصل، وهذه تليه، فتعيَّنَ أن تكون اسماً»[2]، فيقول في المسألة نفسها: «والثاني أن الفعل يليها بلا فصل، كقولك: كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الأفعال إلا أن يكون في الفعل ضمير كقولك: أقبل يسرع، أي أقبل زيد أو رجل».

وعلى هذا الشكل يأخذ عن الزمخشري في كون بعض الكلمات لا معربة ولا مبنية[3] وعن سيبويه[4]، وعن غيرهما من نحاة العربية، وغالباً ما تكون مصادر الرجل كتب النحو القديمة بلا تعيين، فبعض الآراء التي يعرضها مستفيضة في كتب المتقدمين لا يكاد يعرف مصدرها الأول، كالكلام على اشتقاق الاسم، وما يدور فيه من جدل، فقد زعم الزجاج أنه أول من تكلم على اشتقاقه[5]، إلا أن البحث فيه، وتفريع الأدلة

---

(١) اعجب العجب ٢٧.

(٢) نفسه ٢٧.

(٣) نفسه ١٢ ـ ١٣ و ٥٩.

(٤) انظر الكتاب ١/٥، ٦ و ٢/٦٦.

(٥) انظر رسالة الملائكة ١٣٣.

والحجج، أصبح مشاعاً بين النحاة بعده، فلم تخلُ منه كتب الرماني[1]، وابن جني[2]، وابن الشجري[3]، وابن سيده[4]، والمعري[5]، وابي البركات الانباري[6]، ومن هنا جاء أبو البقاء فرأى هذا الركام من الآراء والآثار فأفاد منه، ولكنه لم يكن إمَّعَة في العرض، بل مزج ما أخذه بما لديه من استعداد فكري في الجدل والحِجاج.

٤ ـ منهجه فيه ومذهبه:

لم أقف على إشارة في المخطوطة ولا في غيرها من آثار أبي البقاء تدل على زمن تأليفه هذا الكتاب، إلا أن ما فيه من آراء ونقول ومناقشات يشير إلى أنه أملاه زمنَ نضجه. فهو فيه مثقف ثقافة غنية لا تقف حدودها عند النحو، بل تمتد إلى ما وراءه من علوم اخرى كالفقه والمنطق والفلسفة، وقد أفاد من هذه الثقافة الواسعة في معالجة المسائل وعرض الأفكار المتعددة.

وأول ما يلاحظ في المنهج الذي اتبعه، ذلك التنسيق الواضح في العرض، فهو لا يصنع صنيع الزجاجي في كتاب (الايضاح) يثبت النقل، ثم يرد عليه، ويعود من جديد ليثبت نقلاً آخر ويرد عليه، بل يجمع

---

(١) انظر امالي ابن الشجري ٢/٦٨.
(٢) انظر تفسير ارجوزة ابي نواس ١٨٤ والتصريف الملوكي ٤١.
(٣) انظر اماليه ٢/٦٥ وما بعدها.
(٤) انظر المخصص ١٧/١٣٤.
(٥) انظر رسالة الملائكة ١٢٧ وما بعدها.
(٦) انظر الانصاف. المسألة ١.

الآراء كلها في مكان واحد يعزوها إلى أصحابها تارة، ويهمل العَزْوَ تارة أخرى، ثم يرد عليها واحداً واحداً، منقذاً مسائله من الفوضى والاضطراب.

ويتضح هذا التنسيق خلال عملية الرد، فهو يفرع مناقشته تفريعات جزئية ويتناول هذه الجزئيات واحدة إثر واحدة، ويظل يناقشها بهدوء واتزان، إلى أن يخرج بالرأي الذي ذكره في رأس المسألة.

والكتاب كله يقوم على العلة، ومناقشة علل الآخرين، فهو يشبه في هذا كتاب «الايضاح» للزجاجي، و«أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري، فهو اشبه ما يكون بفلسفة النحو، والبحث في أعماق الظواهر اللغوية، الا أن طبيعة العلة عند أبي البقاء تختلف عما نعرف عند أبي علي الفارسي ـ على الرغم من تأثره به ـ وتختلف عن علل الرماني وابن جني، فهي تخلو من شطحات الفلاسفة، وتَسْتَقْرِي روح العربية، فهي قريبة من العلل التي نجدها عند الخليل وتلميذه سيبويه.

وكثيراً ما تقوده هذه المسألة إلى اصطناع أسلوب الجدل والحوار، على غرار ما نعرف عند ابن جني في «الخصائص»، فهو يتخيل المُلْزِمين له، ثم يرد إلزاماتهم ويُلزمهم إلزامات أخرى، ويستعمل عادة في مثل هذا قوله: «فان قيل...» ويورد الاعتراض، ثم يكر عليه بقوله: «قيل، أو فالجواب». وهي طريقة ملأ بها ابن جني كتابه الخصائص، وقبله وبعده استعملها النحاة جميعاً.

وعلى الرغم من هذا كله، جاء أسلوب العكبري واضحاً بيّناً، ليس فيه غموض النحاة المتفلسفين، وجاءت مسائله مفهومة في عرضها

وأفكارها، تشبه إلى حد بعيد مسائل أبي البركات في كتابه «الانصاف».

٥ ـ مخطوطة الكتاب والتحقيق:

يبدو أن مكتبات العالم ـ ما عدا دار الكتب المصرية ـ تخلو من مخطوطة لهذا الكتاب، فهي المخطوطة الوحيدة التي أشار اليها بروكلمان في ترجمة أبي البقاء[1].

وتحتويها دار الكتب تحت رقم ٢٨ نحوش، ضمن مجموعة تضم فيما تضم كتاب المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري، تقع في ثماني عشرة لوحة، كل لوحة تحتوي صفحتين، وفي كل صفحة سبعة عشر سطراً.

والخط قديم، ومن الصعب تحديد زمانه، ومعرفة ترجمة كاتبه يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي، كما جاء في اللوحة الاخيرة من المخطوطة.

والعمل في مخطوطة واحدة ليس سهلاً، لأنَّ صيانة النص من التحريف والتصحيف تتطلب مراجع كثيرة، ولم يكن أبو البقاء يعتمد اصلاً معيناً كما قلنا في بحث مصادر الكتاب، ولو كان قد فعل ذلك، لقابلنا بها كلامه، وأخذنا منها ما رأيناه الصواب.

ولهذا كنا نجتهد في بعض الأحيان، فنرجح مرة، ونظن أخرى، وندع الأمر معلقاً مرة ثالثة، وحين كنا نعثر ببعض النقول منه كالذي رأيناه

---

(١) انظر النسخة الألمانية (عبد الله بن الحسين).

في الأشباه والنظائر للسيوطي، نقابله به، فنثبت في الأصل ما نراه ضرورياً لاستقامة النص، أو نشير في الهامش إلى عبارة السيوطي إذا كان النص مستقيماً، أو له وجه مّا يستقيم به، كما كنا نقابل بينه وبين نقوله، إذا كان ما ينقله مطبوعاً، كالذي فعلناه في حد سيبويه للأفعال، وحد الرماني للاشتقاق، هذا إلى جانب تخريج الأبيات والآيات وهي قليلة جداً.

والله من وراء القصد.

المحقق

كتاب

مسائل خلافية في النحو

تأليف

أبي البقاء العكبري

١ ـ مسألة

(الكلام والجملة)[١]

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة، كقولك: زيدٌ منطلق، وإن تأتني أكرمك، وقم، وَصَهْ، وما كان نحو ذلك.

فأما اللفظة المفردة نحو (زيدٌ) وحده، ونحو ذلك، فلا يسمى كلاماً، بل كلمة.

هذا قول الجمهور[٢] وذهب شرذمة من النحويين الى ان

---

(١) عناوين المسائل وارقامها من وضع المحقق.

(٢) انظر الخصائص ١/١٩ و ٢١ و ٣٢. والمفصل (بشرح ابن يعيش) ١/١٨ وشرح التصريح على التوضيح بحاشية الشيخ ياسين ١/١٧. والصبان على الاشموني ١/١٩.

الكلام يطلق[1] على المفيد وغير المفيد اطلاقاً حقيقياً[2].

والدليل على القول الاول انه لفظ يعبّر باطلاقه عن الجملة المفيدة، فكان حقيقةً فيها كالشرط وجوابه، والدليل على انه يعبر به عنها لا إشكال فيه، اذ هو متفق عليه، وانما الخلاف في تخصيصه بذلك دون غيره، وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه:

احدها: انه يطلق بازائها، فيقال: هذه الجملة كلام، والاصل في الاطلاق الحقيقة.

والثاني: ان الكلام تُؤَكَّد به الجملة، كقولك: تكلمت كلاماً، وكلمتُهُ كلاماً، والمصدر المؤكد نائب عن اعادة الجملة، الا ترى ان قولك قمت قياماً وتكلمْت كلاماً تقديره: قمت قمت[3]، لان الاصل في التوكيد اعادة الجملة بعينها، ولكنهم آثروا الا[4] يعيدوا الجملة بعينها، فجاؤوا بمفرد في معناها والنائب عن الشيء يؤدي عن معناه.

---

(١) في الاصل: ينطلق.

(٢) هناك من يقول: ان الجملة لا يشترط فيها ان تؤدي معنى تاماً كما يشترط ذلك في الكلام، وهذا خلاف ما ينسبه ابو البقاء الى بعض النحاة. انظر مغني اللبيب (الامير) ٢/٤٢ وانظر تفصيل ذلك في المنهل من علوم العربية ص ٨ وما بعدها.

(٣) لعل ما بعدها: وتكلمت تكلمت.

(٤) في الاصل: ان لا.

والثالث: ان قولك (كلمته)[1]، عبارة عن انك افهمته معنى بلفظ / ـــ / والمعنى المستفاد بالافهام تام في نفسه، فكانت العبارة عنه موضوعة له لا مبينة عنه، والكلام هو معنى: كلمته.

والرابع: ان مصدر (تكلمت) التكلم، وهو مشدد العين، في الفعل والمصدر، والتشديد للتكثير وادنى التكثير الجملة المفيدة، أما (كلمت) فمشدد ايضاً، وهو دليل الكثرة، ومصدره: التكليم. والتاء والياء فيه عوض عن التشديد.

والخامس: ان الاحكام المتعلقة بالكلام لا تتحق الا بالجملة المفيدة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله**﴾[2]، ومعلوم ان الاستجارة لا تحصل الا بعد سماع الكلام التام المعنى، والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك، وكذلك قوله تعالى: ﴿**يريدون ان يبدلوا كلام الله**﴾[3]، والتبديل صرف ما يدل اللفظ عليه الى غير معناه، ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة، لان الكلمة الواحدة اذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل له الى لغة اخرى، وقال تعالى: ﴿**وقد كان فريق منهم**

---

(١) غير موجودي الاصل والارجح انها ساقطة.

(٢) التوبة ٦.

(٣) الفتح ٥

يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعدما عقلوه﴾[1]، وانما عقلوا المعنى التام، ثم حرفوه عن جهته. ومثله قوله تعالى: ﴿**يحرفون الكلم عن مواضعه**﴾[2]. ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام، فانه لو قال: والله لا سمعت كلامك، فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنى تام لم يحنث.

والسادس: ان العرب قد تتجوز بالقول عن العجماوات، كقول الشاعر:[3]

امتلأ الحوض وقال قطني
سلا[4]، رويداً قد ملأت بطني

وهو كثير في استعمالهم، ولا ينسب الكلام الى مثل ذلك، فلا يقال: تكلم الحوض. ولا الحائط / ٢ / ولا سبب لذلك الا (ان)[5] الكلام حقيقة في الفائدة التامة، والقول لا يشترط فيه ذلك[6]

---

(١) البقرة ٧٥.

(٢) النساء ٤٦ والمائدة ١٣.

(٣) ورد البيت في مجالس ثعلب ١٥٨ والخصائص ١/٢٣ وامالي ابن الشجري ٢/١٤٠ و٣١٣، والانصاف. المسألة ١٥ واللسان (قط). وهو فيها غير منسوب لقائل.

(٤) في الاصل: سيلا. وفي الانصاف: مهلا رويداً قد ملأت بطني.

(٥) غير موجودة في الاصل.

(٦) انظر قولا آخر لابن جني في الخصائص ١/١٧ ولابن الشجري ١/٣١٣ من اماليه.

واذا ثبت ما ذكرناه بأنَّ انه حقيقة في الدلالة على الجملة التامة المعنى.

فان قيل: يتوجه عليه اسئلة:

احدها: ان اطلاق اللفظ على الشيء لا يلزم منه الحقيقة، فان المجاز يطلق على الشيء، كما يقال للعالم بحر، وللشجاع اسد، وقال الله تعالى: ﴿**جدارا يريد ان ينقض**﴾[1] و ﴿**وسَل القرية**﴾[2]، وكل ذلك مجاز وقد اطلق على هذا المعنى، فلا يلزم من الاطلاق على ما ذكرتم الحقيقة.

السؤال الثاني: ان الاطلاق يكون حقيقة مشتركة، او جنساً تحته مفردات، فالمشترك كلفظ العين[3]، والجنسُ مثل: الحيوان، فان الحيوان حقيقة في الجنس، والواحد منه حقيقة ايضاً، فلم لا يكون الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين؟

والسؤال الثالث: ان الكلام مشتق من (الكَلْم)، وهو الجرح، والجامع بينهما التأثير، والكلمة كذلك، لان الحروف

---

(١) الكهف ٧٧.

(٢) يوسف ٨٢. و«سل» قراءة ابن كثير والكسائي. انظر اتحاف فضلاء البشر للدمياطي ٣٩ والنشر ١/٤٠٧.

(٣) لانها تطلق على عين الماء، وعين الكائن الحي...

الاصول موجودة فيها، وهي مؤثرة ايضاً اذا[1] كانت تدل على معنى، وهي جزء الجملة التامة الفائدة، والجزء يشارك الكل في حقيقة وضعه. الا ترى ان الحق يثبت بشاهدين مثلا، وكل واحد منهما شاهد حقيقة، واثبات الحق بهما لا ينفي كون كل واحد منهما شاهداً، كذلك ها هنا، ألا ترى أن قولك: قام زيد. يشتمل على جزأين، كل واحد منهما يسمى كلمة لدلالته على معنى، وتوقف الفائدة التامة على حكم يترتب على المجموع، ولا ينفي ذلك اشتراك الجزأين في الحقيقة، وعلى هذا ترتب التحريف والتبديل، اذ[2] كان كله حكماً يستفاد بالجملة، ولا ينفي حقيقة الوضع.

/ $\frac{٣}{٢}$ / .

ثم ما ذكرتموه معارض بقوله تعالى: ﴿**كبرت كلمةً تخرجُ من أفواههم**﴾[3] وبقوله: ﴿**كلمةَ الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا**﴾[4] و﴿**تمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً**﴾[5] ومعلوم انه اراد بالكلمة الجملة المفيدة، واذا وقعت الكلمة على المفرد جاز ان يقع الكلام على المفرد.

---

(١) كذا في الأصل ولعلها: اذ.

(٢) في الاصل: اذا.

(٣) الكهف ٥.

التوبة ٤١.

الانعام ١١٥.

والجواب:[1]

اما الاطلاق فدليل الحقيقة، اذ كان المجاز على خلاف الاصل، وانما يصار اليه بقرينة صارفة عن الأصل، والاصل عدم القرائن، ثم ان البحث عن الكلام الدال على الجملة المفيدة لا يوجد له قرينة، بل يسارع الى هذا المعنى من غير توقف على وجود قرينة، وهذا مثل لفظ العموم اذا اطلق حمل على العموم من غير ان يحتاج الى قرينة تصرف اليه، بل ان وجد تخصيص احتاج الى قرينة.

واما **السؤال الثاني** فلا يصح على الوجهين المذكورين، اما الاشتراك ففيه جوابان احدهما انه على خلاف الاصل اذا كان يخل بالتفاهم، الا ترى انه اذا اطلق لفظ: العين، لم يفهم منها[2] ما يصح بناء الحكم عليه، والكلام انما وضع للتفاهم، وانما عرض الاشتراك من اختلاف اللغات. والثاني ان الاشتراك هنا لا يتحقق، لان الكلام والكلمة من حقيقة واحدة، ولكن الكلام مجموع شيئين فصاعدا، والكلمة اللفظة المفردة ولا اشتراك[3] بينهما. وانما الكلام مستفاد بالاوصاف[4] والاجتماع، وليس كذلك المشترك، بل كل

---

(١) هذا جواب (فان قيل) ونسي ان يربط الجواب بالفاء لطول الكلام.

(٢) اراد: العين.

(٣) في الاصل: والاشتراك.

(٤) كذا في الاصل ولعلها: بالاوضاع.

واحدة من الفاظه كالاخرى في كونها مفردة.

واما الجنس فغير موجود هنا، لان الجنس يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث[1]، نحو: تمرة وتمر، وهذا غير موجود في الكلام والكلمة، بل جنس الكلمة: كَلِم وليس واحد الكلام: كلامة / ٤/٢ / فبان انه ليس بجنس.

واما **السؤال الثالث** فخارج عما نحن فيه، وبيانه ان اشتقاق الكلمة من (الكَلْم) وهو التأثير، والكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير، والخالص غير المطلق، يدل عليه ان الكلم الذي هو الجرح مؤثر في النفس معنى تاماً، وهو الالم مثلاً. والكلام اشبه بذلك، لانه يؤثر تأثيراً تاماً، واما الكلمة المفردة فتأثيرها قاصر لا يتم منه معنى الا بانضمام تأثير الآخر اليه، فهما مشتركان في اصل التأثير لا في مقداره.

واما المعارضة بقوله تعالى: ﴿**كبرت كلمة**﴾ فلا يتوجه، لان اكثر ما فيه انه عبر بالجزء عن الكل، وهذا مجاز ظاهر، اذا كان الواحد ليس بجمع ولا جنس، بل قد يعبر به عن الجمع والجنس

---

(١) يسميه النحاة اسم الجنس الجمعي، انظر حاشية الصبان ٤/١٥٣ وانكر ابن يعيش ان يكون هذا جمعاً وقال: (هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وان استفيد منه الكثرة). انظر شرح المفصل ٥/٧١.

مجازاً، ووجه المجاز ان الجملة تتألف بعض اجزائها الى بعض، كما تتألف حروف الكلمة المفردة بعضها الى بعض، فلما اشتركا في ذلك جاز المجاز، وليس كذلك التعبير بالكلام عن الكلمة، لان ذلك نقيض معناها.

ودليل المجاز في الكلمة ظاهر، وهو قوله: ﴿**تخرج من افواههم، ان يقولون الا كذبا**﴾ والكذب لا يتحقق في الكلمة المفردة، وانما يُتصوَّر فيما هو خبر، والخبر لا يكون مفرداً في المعنى.

واحتج الآخرون بان الاشتقاق موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد، وهو التأثير، فكان اللفظ شاملاً لهما، يدل عليه انك تقول: (اما)[1] تكلمت كلمة، واما تكلمت بكلمة[2]، فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام، فيلزم من ذلك اطلاق العبارتين على شيء واحد.

والجواب عن هذا ما تقدم في جواب السؤال (الثالث)[3].

والله اعلم بالصواب.

---

(١) غير موجودة في الاصل.

(٢) في اللسان والتاج: (وتكلمت كلمة وبكلمة) كلم. وفي الاصل: وإما تكلم بكلمة. ولعل الصواب: إما تكلمت كلاماً، وإما تكلمت بكملة. حتى يستقيم المعنى العام.

(٣) غير موجودة في الاصل.

٢ ـ مسألة

(حد الاسم)*

اختلف عبارات النحويين في حد الاسم ـ وسيبويه لم يصرح له بحد[1] ـ فقال بعضهم: الاسم ما استحق الاعراب في اول وضعه، وقال آخرون: ما استحق التنوين في اول وضعه، وقال آخرون: حد الاسم ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه. وقال آخرون: الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه. ولم يدل

(*) انظر الايضاح في علل النحو ٤٨، والصاحبي ٤٩ ـ ٥٠، والاشباه والنظائر ١٣٧/٤.

(١) قال سيبويه: «فالاسم رجل وفرس وحائط» الكتاب ٢/١.

على زمان ذلك المعنى، وقال ابن السراج[1]: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل[2]، وزاد بعضهم في هـذا دلالة الوضع[3].

وقبل الخوض في الصحيح من هذه العبارات نبين حد الحد الصحيح[4]، والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الالفاظ، متفقة المعاني، فمنها: اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء، وهذا حد صحيح لان الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود، ويراد بالماهية ما يقال في جواب: ما هو؟ واحترزوا بقولهم: (كمال الماهية) من ان بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة، مثاله ان تقول[5]: حد الانسان هو الناطق، فلفظ الحد يكشف عن حقيقة النطق، ولا يدل على جنس المحدود، وان كان لا ناطق الا الانسان، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة لا

---

(١) هو محمد بن السري السراج المتوفى سنة ٣١٠ هـ اخذ عن المبرد وكان اذكى طلابه، واخذ عنه السيرافي والزجاجي والرماني. له كتاب (اصول النحو)، قال عنه المرزباني: «انتزعه من ابواب كتاب سيبويه وجعل اصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين» ومن كتبه: الاشتقاق، وشرح كتاب سيبويه، واحتجاج القراء. انظر ترجمته في انباه الرواة ٣/١٤٥ والمراجع المثبتة في هامشه.

(٢) انظر ما جاء في المقدمة على صحة هذا الحد وعزوه إلى ابن السراج.

(٣) لعله يريد به ابن الشجري لانه ينسب الى نفسه هذه الزيادة. انظر اماليه ١/٢٩٣ - ٢٩٤.

(٤) انظر الايضاح في علل النحو ٤٦.

(٥) في الاصل: يقول.

من جهة دلالة اللفظ، ومثاله من النحو: المصدر يدل على زمان مجهول، وليس كذلك، فان لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة، وانما الزمان من ملازماته، فلا يدخل في حده، ولو دخل ذلك في الحد لوجب ن يقال: الرجل والفرس يدلان[1] على الزمان والمكان، اذ لا يتصور انفكاكهما عنهما، ولكن لما لم يكن اللفظ دالا عليهما[2] لم يدخلا في حده.

وقال قوم / ٦/٣ /: حد الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل. وقال آخرون: حد الحد ما اطرد وانعكس، وهذا صحيح، لان الحد كاشف عن حقيقة الشيء، فاطراده يثبت حقيقته اينما وجدت، وانعكاسه ينفيها حيثما فقدت، وهذا هو التحقيق، بخلاف العلامة، فان العلامة تطرد ولا تنعكس، الا ترى ان كل اسم دخل عليه حرف الجر والتنوين وما اشبههما - اين وجد - حكم بكون اللفظ اسماً ولا ينتفي كونه اسماً بامتناع حرف الجر، ولا بامتناع التنوين.

* * *

واذ قدما حقيقة الحد فنشرع في تحقيق ما ذكر من الحدود وافساد الفاسد منها.

---

(١) في الاصل يدل.

(٢) في الاصل عليها.

أما قولهم: الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه، فحد صحيح، اذ الحد ما جمع الجنس والفصل[1]، واستوعب جنس المحدود، وهو كذلك ها هنا، الا ترى ان الفعل يدل على معنيين: حدثٍ وزمان، و (امسِ)[2] وما اشبهه يدل على الزمان وحده، فكان الاول فعلاً والثاني اسماً، والحرف لا يدل على معنى في نفسه، فقد تحقق فيما ذكرناه الجنس والفصل والاستيعاب.

واما **قول** ابن السراج فصحيح ايضاً، فان الاسم يدل على معنى في نفسه، ففيه احتراز من الحرف وقوله: غير مقترن بزمان محصل. يخرج منه الفعل، فانه يدل على الزمان المقترن به، واما المصادر فلا دلالة لها على الزمان، لا المجهول ولا المعين، على ما ذكرنا. ومن **قال** منهم: يدل على الزمان المجهول فقد احترز عنه بقوله: محصل. فان المصدر لا يدل على زمان معين.

واما من **زاد** فيه «دلالة الوضع»، فانه قصد بذلك دفع النقض بقولهم: اتيتك مَقْدَمَ الحاج، وخفوقَ النجم، واتت / ٧/٤ / الناقة

---

(١) في الاصل: والفعل.

(٢) سقط من الكلام مثل الفعل، ولعله: فـ (ضرب) وما اشبهه يدل على الحدث والزمان، وامس.

على مَنْتَجِها[1] فان هذه مصادر: وقد دلت على زمان محصل، فعند ذلك تخرج عن الحد. واذا **قال**[2]: دلالة الوضع لم ينتقض الحد بها لانها[3] دالة على الزمان لا من طريق الوضع، وذلك ان مقدم الحاج يتفق في ازمنة معلومة بين الناس، لا انها معلومة من لفظ (المقدم) والدليل على ذلك انك لو قلت: اتيتك وقت مقدم الحاج، صح الكلام، وظهر فيه ما كان مقدرا قبله.

والتحقيق فيه ان الحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع اولا، فاذا جاء منها شيء على خلاف ذلك لعارض، لم ينتقض الحد به[4]، ويأتي نظائر ذلك فيما يمر بك من المسائل.

فأما من **قال**: هو ما استحق الاعراب في اول وضعه، او ما استحق التنوين، فكلام ساقط جداً، وذلك ان استحقاق الشيء لحكم ينبغي ان يسبق[5] العلمُ بحقيقته، حتى يرتب عليه الحكم، الا ترى انه لو قال في لفظة «ضربٌ»: هذا اسم، لانه يستحق

---

(١) منتج بفتح التاء وكسرها، نقلا عن سيبويه وابي زيد. ورجح الفارسي الفتح وقال: هو اقيس. انظر: المخصص ٩٠٨/٧. وانظر اللسان (نتج) آخر المادة. ومنازل الحروف للرزماني ٧٣.

(٢) اي الذي يضع الحد للاسم.

(٣) اي هذه المصادر التي ذكرها.

(٤) في الاصل ينتقص.

(٥) لعلها: يسبقه.

الاعـراب في اول وضعه لاحتجت ان تبين انـه ليس بـاسم، ولا يعترض[1] في ذلك بالاعراب وعدمه، ولو قال قائل: انا اعربه، او احكم باستحقاقه الاعراب، لقيل له: ما الدليل على ذلك؟ فقال: لانه اسم، فيقال له: ما الدليل على انه اسم؟ فان قال بعد ذلك: لانه يستحق الاعراب، ادى الى الدور[2] لانه لا يثبت كونه اسماً الا باستحقاق الاعراب، ولا يستحق الاعراب الا بكونه اسماً، وهكذا سبيل التنوين وغيره.

واما قول الآخر: ما سما بمسماه، فحـد مدخـول[3] ايضاً، وذلك انه اراد ما سمّى مسمَّاه، ولهذا قال: فأوضحه، فجعل في الحد لفظ المحدود، واذا كنا لا نعلم معنى الاسم فكيف يجعل فيمـا يوضحـه لفظاً مشتقـاً منـه[4]، وذلـك / ٨/٤ / ان الاشتقـاق يستدعي فهم المشتق منه او لا، ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدل على معنى زائد.

---

(١) في الاصل: يتعرض.

(٢) الدور مصطلح منطقي يطلقه المناطقة على حال تكون فيها علة الشيء معللة به. انظر فصل دور الاعتلال في الخصائص ١/١٨٣.

(٣) في الاصل: مدحول.

(٤) يعتـرض على عبارة (سمـا بمسماه) التي تؤول الى: سمَّى مسمـاه. لان كلمة (سمى) مشتقة من لفظة اسم، فكيف ـ كما يقول ـ جعل في حد (الاسم) لفظاً مشتقاً منه.

قال عبد القاهر[1] في شرح (جمله): حد الاسم ما جاز الاخبار عنه. قال: والدليل على ذلك من وجهين:

احدهما: انه مطرد ومنعكس، وهذا امارة صحة الحد، والثاني ان الفعل لا يصح الاخبار عنه، والحرف لاحظ له في الاخبار، فعين ان يكون الاسم هو المخبر عنه، اذ لا يجوز ان تخلو[2] الكلمة من اسناد الخبر اليها. واذا «كان»[3] الفعل والحرف والاسم لا يُسْنَدَ اليه خبر[4] ارتفع الاخبار عن جملة الكلام.

والدليل على انه ليس بحد وانما هو علامة ـ وقد اختار ذلك عبد القاهر في شرح الايضاح[5] ـ ان هذا اللفظ يطرد ولا ينعكس، والدليل عليه قولك: اذ، واذا، وايان، واين، وغير ذلك، وانها

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، صاحب كتابي: دلائل الاعجاز، واسرار البلاغة، فارسي الاصل، توفي سنة ٤٧١. من كتبه في النحو: العوامل المئة، وشرحها، وهو الذي سماه (الجمل)، وله شرح على ايضاح الفارسي سماه (المغني) وهو مطول. ثم لخصه في مجلد وسماه (المقتصد). انظر: انباه الرواة ١٨٨/٢ وكشف الظنون ٢١٢/١.

(٢) وضعت في الاصل الف امام الواو.

(٣) غير موجودة في الاصل.

(٤) في الاصل: خبراً.

(٥) انظر ترجمته السابقة.

اسماء ولا يصح الاخبار عنها، فعند ذلك يبطل كونه حداً[1]. **والوجه الثاني**: ان قولك: ما جاز الاخبار عنه لا ينبىء عن حقيقة وضعه، وانما هو من احكامه، ولذلك لو ادعى مدع ان لفظة «ضرب» يصح الاخبار عنها بأن يقول: ضرب اشتد، كما تقول: الضرب مشتد، لم يصح معارضته[2] بالمنع المجرد حتى يبين وجه الامتناع، والحد لا يحتاج الى دليل يقام عليه، لانه لفظ موضوع على المعنى، ودلالة الالفاظ على المعاني لا تثبت بالمناسبة والقياس.

فان **قيل**: إذ، وإذا، ونحوهما، يصح الاخبار عنها من حيث انها اوقات وامكنة، وكلاهما يصح الاخبار عنه، وانما عرض لها انها لا تقع إلا ظروفاً، فمن حيث هي ظروف لا يخبر عنها، ومن حيث هي اوقات وامكنة يصح الإخبار عنها، الا ترى / ٩/٥ / انك لو قلت: طاب وقتنا واتسع مكاننا. كان خبراً صحيحاً.

والجواب[3] ان كونها ظروفاً اوصاف انضمت الى كونها وقتاً

---

(١) جاء في ايضاح الزجاجي: «وقال الاخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني. يعني ما جاز ان يخبر عنه. . . . وفساد الحد بين لان من الاسماء ما لا يجوز الاخبار عنه نحو: كيف وأين ومتى وأيان، لا يجوز الاخبار عن شيء منها وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا ذكره». ٤٩.

(٢) في الاصل: معارضه.

(٣) هذا جواب (فان قيل) وقد نسي ان يربطه بالفاء لطول الكلام.

ومكاناً، لم تستعمل الا بهذه الصفة، فهي كالخصوص من العموم، والخصوص لا يحد بحد العموم، الا ترى ان الانسان حيوان مخصوص ولا يحد بحد الحيوان العام، لأن ذلك يسقط الفصل الذي يميز به من بقية انواع الحيوان، والحد ما جمع الجنس والفصل والوقت الذي يدل عليه (اذا)[٢] هو الجنس، وكونه ظرفاً بمنزلة الفصل كالنطق في الانسان، وبهذا يحصل جواب قوله: يطرد وينعكس، لأنا قد بينا انه لا ينعكس.

والله اعلم بالصواب.

---

(١) في الاصل: كالمخفوض.

(٢) لعل بعدها: واذ.

٣ ـ مسألة

(أدلة اسمية كيف)

كيف اسم بلا خلاف، وانما ذكرناها هاهنا لخفاء الدليل على كونها اسماً، والدليل على كونها اسماً، من خمسة اشياء.

احدها: انها داخلة تحت حد الاسم، وذاك انها تدل على معنى في نفسها، ولا تدل على زمان ذلك المعنى[1].

والثاني: انها تجاب بالاسم، والجواب على وفق السؤال، وذلك قولهم: كيف زيد؟ فيقال[2] صحيح او مريض او غني او فقير، وذلك انها سؤال عن الحال، فجوابها ما يكون حالاً.

---

(١) انظر المسألة السابقة (حد الاسم).

(٢) في الاصل: فيقول.

والثالث: انك تبدل منها الاسم[1] فتقول: كيف زيد اصحيح ام مريض؟. والبدل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: اصحيح زيد ام مريض؟ والبدل يساوي المبدل (منه)[2] في جنسه[3].

والرابع: ان من العرب من يدخل عليها حرف الجر، قالوا على كيف تبيع الاحمرين؟[4] وقال بعضهم: انظر الى كيف يصنع. وهذا شاذ في الاستعمال، ولكنه يدل على الاسمية.

والخامس: ان دليل السبر والتقسيم اوجب كونها اسماً، وذلك ان يقال لا تخلو[5] كيف من / ـُـ / ان تكون اسماً او فعلاً او حرفاً. فكونها حرفاً باطل، لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك: كيف زيد؟ والحرف لا ينعقد به وبالاسم جملة مفيدة، فأما «يا» في النداء، ففيها كلام يذكر في موضعه[6].

---

(١) اخذ الفكرة والمثل عن الزمخشري في اعجب العجب، انظر ٢٧. ومقدمة هذا الكتاب.

(٢) غير موجودة في النص.

(٣) في السطرين السابقين اضطراب، مصدره الناسخ ولعل الاصل: «والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: كيف. والبدل يساوي المبدل منه في جنسه».

(٤) الاحمران: اللحم والخمر، وقيل: الذهب والزعفران. انظر اللسان (حمر).

(٥) في الاصل رسمت الف امام الواو. والتفريعات الآتية مذكورة بتفصيل في كتاب: اسرار العربية. لابي البركات الأنباري ص ١٥ وما بعدها.

(٦) لم يذكر هنا شيئاً من هذا.

وكونها فعلاً باطل ايضاً لوجهين: **احدهما** انها لا تدل على حدث وزمان، ولا على الزمان وحده. **والثاني** ان الفعل يليها بلا فصل، كقولك: كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الافعال الا ان يكون في الفعل الاول ضمير، كقولك: اقبل يسرع. اي أقبل زيد او رجل[1].

واذا بطل القسمان ثبت كونها اسماً لان الاسماء هي الاصول واذا بطلت الفروع حكم بالاصل.

والله اعلم بالصواب.

---

(١) ذكر الزمخشري الفكرة بايجاز في اعجب العجب ٢٧ انظر المقدمة.

٤ ـ مسألة

(اشتقاق لفظ اسم)*

الاسم مشتق من السمو عندنا[١]، وقال الكوفيون: من الوسم[٢]، فالمحذوف عندنا لامه، وعندهم فاؤه.

لنا فيه ثلاثة مسالك[٣]، المعتمد منها ان المحذوف يعود في

(*) تقابل المسألة الاولى من الانصاف.

(١) في الاصل: عنده. ويريد البصريين. انظر رأيهم هذا في: تفسير ارجوزة ابي نواس ١٨٤ والتصريف الملوكي ٤١ ورسالة الملائكة ١٣٣، والمخصص ١٣٤/١٧ وامالي ابن الشجري ٦٦/٢ وشرح المفصل ٢٣/١.

(٢) كذا نقل عنهم، انظر الانصاف. المسألة الاولى. ولم يثبت ذلك عن شيوخهم كالكسائي والفراء وثعلب وربما كان الرأي منقولا عن المتأخرين منهم، وقد ذكر الزجاج انه اول من تحدث عن اشتقاق (اسم) وهو تلميذ المبرد وثعلب. انظر رسالة الملائكة ١٣٣.

(٣) في الاصل: ثلاث مسالك.

التصريف الى موضع اللام، فكان المحذوف هو اللام[1] كالمحذوف من: ابن.

والدليل على عوده الى موضع اللام انك تقول: سميت، واسميت. وفي التصغير: سُمي. وفي الجمع: أسماء وأسام[2]، وفي فعيل منه (سَمِي)[3]، اي: اسمك مثل اسمه.

ولو كان[4] المحذوف من اوله لعاد في التصريف الى اوله وكان يقال: اوسمت، ووسمت، ووُسَيْمٌ، ووَسِيمٌ، واوسام.

وهذا التصريف قاطع على ان المحذوف هو اللام.

فان **قيل**: هذا اثبات اللغة بالقياس، وهي لا تثبت به، والثاني [5] ان عود المحذوف الى الاخير لا يلزم منه ان يكون المحذوف من الاخير، بل يجوز ان يكون مقلوباً. وقد جاء القلب كثيراً عنهم، كما قالوا: لَهْيَ ابوك. فأخروا العين الى موضع اللام[6] وقالوا: الجاه، واصله: الوجه / ١١/٦ / وقالوا اينق واصله انوق.

---

(١) في الاصل: الكلام.

(٢) انظر في هذا رسالة الملائكة ١٢٨.

(٣) ضبطت في الاصل: سمي.

(٤) في الاصل: قال.

(٥) الاول قوله: هذا اثبات.

(٦) انظر في هذا امالي ابن الشجري ٢/١٣ - ١٥ وشرح المفصل ١/٣.

وقالوا قسى، واصله: قووس[1]، وقالوا في: الفوق. فقا[2] والاصل: فوق. واذا كثر في كلامهم جاز ان يحمل ما نحن فيه عليه.

والجواب:

اما الاول فغير صحيح، فانا لا نثبت اللغة بالقياس، بل يستدل بالظاهر على الخفي، خصوصاً في الاشتقاق، فان ثبوت الاصل والزائد والمحذوف لا طريق له على التحقيق الا الاشتقاق، ويدل عليه لفظ: ابن[3]، فانهم قالوا: بُنَي، وأبناء، وتبنيت، والبنوة[4] علم ان الحذوف لامه.

واما دعوى القلب فلا سبيل اليه، فان القلب مخالف للأصل، فلا يصار اليه ما وجدت عنه مندوحة، ولا ضرورة هنا تدعو الى دعوى القلب. ويدل على ذلك ان القلب لا يطرد هذا الاطراد، الا ترى ان جميع ما ذكر من المقلوبات يجوز اخراجه على الاصل.

---

(١) انظر امالي ابن الشجري ٢/١٨٩.

(٢) كتبت في الاصل: ففى. والفوق جمع (فوق) او فوقه، وهي من السهم موضع الوتر. انظر اللسان (فوق).

(٣) في الاصل: اين.

(٤) ذهب بعضهم الى ان ظهور الواو في (البنوة) لا يدل على ان «لامه واو، لقولهم في مصدر: الفتى، فتوة، ولامه ياء» ومنه ذهبوا الى ان (ابن) اصله (بني). انظر امالي ابن الشجري ٢/٦٩.

المسلك الثاني[1]:

انا اجمعنا على ان المحذوف قد عوض عنه في اوله فوجب ان يكون المحذوف في آخره، كما ذكرنا في: ابن. وانما قلنا ذلك لوجهين: **احدهما**: انا عرفنا من طريقة العرب[2] انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيراً مثل: عدة وزنة. واذا حذفوا من آخره[3]، عوضوا من اوله[4] مثل: ابن. وهنا قد عوضوا[5] في اوله فكان المحذوف من آخره[6]

---

(١) ما تقدم هو المسلك الاول.

(٢) نقل السيوطي في الاشباه والنظائر هذا النص الى المسلك الثالث. انظر ١/١٢٢.

(٣) في الاشباه: الاخر.

(٤) في الاشباه: في الاول.

(٥) في الاشباه: عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله.

(٦) ذهب هذا المذهب ابن سيده في المخصص ١٧/١٣٤ وابن الشجري في اماليه ٢/٦٧ وابو البركات في الانصاف. المسألة الاولى، وهو مردود بـ (كلتا)، واخت، وبنت، فان سيبويه يرى ان كلتا وزنها (فعلى) كذكرى واصلها: كلوى، فحذفوا واوها وعوضوها منها التاء كما فعلوا في: بنت واخت. امالي ابن الشجري ٢/٧١ وقد رد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رأى البصريين ايضاً بـ (ثبة، وكرة) وامثالهما، وذهب الى ان الهاء فيهما عوض من الواو. هامش الانصاف.

وهذا منه وهم، لان الهاء علامة التأنيث، فثبة اصلها: ثبوة، وكرة: كروة، وقد نص ابن الشجري على ذلك، وذهب الى ان حذف الواو هنا لم يعوض بشيء. انظر اماليه ٢/٣٣، ٥٣، ٥٧. على ان كلام ابن جني يؤيد رأي الشيخ محيي الدين في موضع من الخصائص ٢/٢٩١ ويخالفه فيموضع آخر. نفسه =

والثاني: ان العوض مخالف للبدل، فبدل الشيء يكون في موضعه، والعوض يكون في غير (موضع)[1] المعوض منه[2] فلو كانت الهمزة عوضاً من الواو في اوله لكانت بدلاً من الواو، ولا يجوز ذلك، اذ لو كانت كذلك لكانت همزة مقطوعة، ولما كانت الف وصل حكم بأنها عوض.

فان قيل: التعويض في موضع لا يوثق بان المعوض عنه في غيره، لان الغرض[3] منه تكميل الكلمة، واين[4] كملت حصل غرض التعويض، الا ترى ان همزة الوصل في: اضرب وبابه، عوض من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة.

فالجواب[5].

ان التعويض ـ على ما ذكرنا ـ يغلب على الظن ان موضعه

١/٣٣. وممن ذهب الى ان التعويض قد يكون في موضع المعوض منه ابو حيان. انظر الاشباه والنظائر ١/١٢٢. وقال ابن جني في موضع آخر: «والعوض لا يلزم فيه ذلك» أي لا يلزم فيه ان يكون في موضع المعوض. انظر الخصائص ١/٢٦٥.

(١) غير موجودة في الاصل وهي في الاشباه والنظائر.
(٢) في الاشباه: عنه.
(٣) في الاشباه: القصد.
(٤) في الاشباه: فأين.
(٥) في الاصل: والجواب، والتصويب من الاشباه.

مخالف لموضع المعوض منه، لما ذكرنا من الوجهين. قولهم: الغرض تكميل الكلمة[1]، ليس كذلك، وانما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع، فأما تعويضه في موضع محذوف فلا تحصل[2] منه خفة، لان الحرف[3] قد يثقل بموضعه[4]، فإذا ازيل عنه حصل التخفيف.

المسلك الثالث:

ان اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى، فكان المحذوف الواو كسائر المواضع، وبيانه ان الاسم احد اقسام الكلم، وهو اعلى[5] من صاحبيه اذ كان يخبر به وعنه، وليس كذلك صاحباه[6]، فقد سما عليهما، ولان الاسم ينوه بالمسمى، ويرفعه للاذهان بعد خفائه، وهو معنى السمو.

فان قيل:

هذا معارض باشتقاقه من الوسم، فان المعنى صحيح، كما ان المعنى فيما ذكرتموه صحيح. فبماذا يثبت الترجيح؟

---

(١) في الاصل: العوض تكميل الكلمة.
(٢) في الاشباه: لا يحصل.
(٣) في الاصل: الحذف.
(٤) في الاصل: موضعه، وما اثبت من الاشباه.
(٥) في الاصل: اعلام.
(٦) انظر في هذا كتاب سيبويه: ١/٥، ٦ و٢/٦٦.

قيل:

الترجيح معنا[1] لوجهين: **احدهما**: ان تسمية هذا اللفظ اسما اصطلاح من ارباب هذه الصناعة وقد ثبت من صناعتهم علو[2] هذا اللفظ على الآخرين، ومثل هذا لا يوجد في اشتقاقه من الوسم.

والثاني: انه يتخرج بما ذكرنا من المسالك المتقدمة.

أما حجتهم فقد قالوا[3]: الاسم علامة المسمى، والعلامة تؤذن بانه من الوسم وهي العلامة، فيجب أن يكون مشتقاً منها.

والجواب عنه ما تقدم من الاوجه الثلاثة.

على ان اتفاق / ١٣/٧ / الاصلين في المعنى، وهو العلامة، لا يوجب[4] ان يكون احدهما مشتقاً من الآخر، الا ترى ان: دمثا، ودمثرا، سواء[5] في المعنى، وليس احدهما مشتقاً من الآخر، وكذلك: سبط، وسبطر[6]. وابعد من ذلك: الاسد، والليث، بمعنى واحد، ولا يجمعهما الاشتقاق.

---

(١) في الاصل: معنى.

(٢) العبارة في الاصل: على هذا اللفظ على آخرين.

(٣) خلت جملة الخبر من العائد.

(٤) في الاصل: لا توجب.

(٥) ضبطت في الاصل بالنصب. والدمث من الامكنة: اللين ذو الرمل، والدمثر: الجمل الكثير اللحم. محيط المحيط.

(٦) السبط: من الشعر غير الجعد: واسبطر: اضطجع وامتد. والسبطر: الماضي الشهم (محيط المحيط).

٥ ـ مسألة

(حد الفعل)*

اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل، فقال ابن السراج[1] وغيره: «حده: كل لفظ دل على معنى في نفسه، مقترن بزمان محصل».

وهذا هو حد الاسم، الا انهم اضافوا اليه: لفظ (غير) ليدخل فيه المصدر، واذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر، لأن الفعل يدل على زمان محصل، ولان المصدر لا يدل على تعيين الزمان.

وان شئت اضفت الى ذلك دلالة الوضع، كما قيدت حد

(*) انظر الايضاح ٥٢، والصاحبي ٥٢، واسرار العربية ١١.

(١) مرت ترجمته.

الاسم بذلك، وانما زادوا هذه الزيادة لئلا ينتقض بـ (ليس، وكان) الناقصة[1].

وقال ابو علي: «الفعل ما اسند الى غيره، ولم يسند غيره اليه» وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الاخبار عنه[2]، لأن الاسناد والاخبار متقاربان في هذا المعنى.

وهذا الحد رسمي، اذ[3] هو علامة، وليس بحقيقي، لانه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وانما هو تمييز له بحكم من احكامه.

والذي قاله سيبويه في الباب الاول: «وأما الافعال فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون (ولم يقع)[4]، ولما هو كائن لم ينقطع». وقد اتى في هذا بالغاية، لانه جمع فيه قوله «أمثلة»، والامثلة بالافعال احق منها بالاسماء والحروف، وبين انها مشتقة من المصادر، وقوله: «من لفظ احداث الاسماء». ربما أخذ عليه انه اضاف الاحداث الى الاسماء،

---

(١) صفة لـ (كان) وحدها، احترازاً من (كان) التامة.

(٢) وقد رده في المسألة السابقة.

(٣) في الهامش بالخط نفسه: أو، ظن.

(٤) غير موجودة في الاصل، وهي من كتاب سيبويه ١/٢.

والاحداث للمسميات لا للاسماء. وهذا الاخذ غير وارد عليه / ١٤/٧ / لوجهين: **احدهما** ان المراد بأحداث الاسماء[1] ما كان فيها عبارة عن الحدث، وهو المصدر، لانه من بين الاسماء عبارة عن الحدث، وهو من باب اضافة النوع الى الجنس.

والثاني: انه أراد بالاسماء المسميات، كما قال تعالى: ﴿ما تعبدون من دونه الا اسماء سميتموها انتم وآباءكم﴾[2] والاسماء ليست معبودة، وانما المعبود مسمياتها.

وقوله: «بنيت لما مضى...» الفصل، اشارة الى دلالتها على أقسام الزمان: الماضي، والحاضر، والمستقبل.

فان **قيل**: يرد على الحدود كلها (ليس) و(كان) الناقصة، واخواتها، فانها افعال، ولا تدل على الحدث. وتنعكس بأسماء الفعل نحو: صه، ومه، ونزال. فانها اسماء وقد دلت على الزمان.

والجواب:

اما (ليس) فقد ذهب قوم الى انها حرف[3] وذلك ظاهر فيها، لانها تنفي ما في الحال. مثل (ما) النافية، ولا تدل على حدث ولا

---

(١) في الاصل: بالاحداث الاسماء.

(٢) يوسف ٤٠.

(٣) هم ابن السراج والفارسي وابن شقير. مغني اللبيب (ليس).

زمان، ولا تدخل عليها (قد) ولا يكون منها مستقبل.

وقال الاكثرون: هي فعل لفظي، بدليل اتصال علامات الافعال بها، كتاء التأنيث، نحو: ليست. وضمائر المرفوع نحو: ليسا، وليسوا، ولسن، ولستَ، ولستِ. وانما اقتصر بها على بناء واحد لانها تنفي ما في الحال لا غير، فهي كفعل التعجب، وحبذ [1].

واما (كان) الناقصة فأصلها التمام، كقولك: قد كان الامر، أي حدث، ولكنهم جعلوا دلالتها على الحدث[2] وبقيت دلالتها على الزمان، وهذا امر عارض لا تنقض به الحدود العامة.

واما (صه) واخواتها فواقعة موقع الجمل، فـ «صه» نائب عن: اسكت. و «مه» عن: اكفف. و «نزال» عن: انزل. وغير ممتنع ان يوضع الاسم أو الحرف موضع غيره، الا ترى انك اذا

---

(١) أي: ليس. تشبه أفعال التعجب والمدح والذم بأن كلا منها لم يعد يراد منه معناه الاصلي. فليس لا تنفي إلا الحال، وافعال التعجب والمدح والذم لم تعد تدل على الحدث، واصبحت تستعمل لمجرد التعجب والمدح والذم.

(٢) كذا في الاصل، وفي العبارة خلل، اذ (كان) الناقصة لا تدل على الحدث، وربما كان في الكلام نقص، ولعله: ولكنهم جعلوا دلالتها على الحدث في خبرها. وبهذا يستقيم المعنى. انظر: سيبويه ٢١/١ وشرح المفصل ٩٧/٧. وربما كانت العبارة: خلعوا دلالتها على الحدث. بدل: جعلوا دلالتها على الحدث. وهذا التوجيه يوافق ما جاء في الاشباه والنظائر ٢٠٥/١.

قلت: ما[1] قام زيد؟ كان ذلك جملة. واذا قال المجيب: بلى. كان حرفاً نائباً عن اعادة الجملة، فكأنه / ١٥/٨ / قال: قد قام زيد.

والله اعلم.

---

[1] في الاصل، والاصح ان تكون: أما قام...

٦ ـ مسألة

(الاختلاف في اصل الاشتقاق)*

الفعل مشتق من المصدر[١]، وقال الكوفيون[٢]: المصدر مشتق من الفعل، ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق احدهما من الآخر لزم من ذلك بيان شيئين: **احدهما**: حد الاشتقاق، **والثاني**: ان المشتق فرع على المشتق منه.

(*) انظر المسألة ٢٨ من الانصاف.

(١) هذا رأي البصريين، انظر: الانصاف. المسألة ٢٨ وكتاب سيبويه ١/٢ والايضاح للزجاجي ٥٦ والمنصف ١/٦٥ والخصائص ١/١١٣ و ١١٩ و ١٢١ واسرار العربية ٦٩ و ٧١ و ١٧٦.

(٢) انظر رأيهم في الانصاف، ومشكل اعراب القرآن لمكي بن ابي طالب. مخطوط حلب. الورقة ١٥.

أما حد الاشتقاق فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني[1] وهو قوله: «الاشتقاق (اقتطاع) فرع من اصل يدور في تصاريفه (على) الاصل»[2] فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق، ولزم منه التعرض للفرع والاصل.

وأما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية، والاصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً اولياً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد[3] على الاصل، والمثال في ذلك (الضرب) مثلاً، فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة (ضرباً) ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك. فأما: ضرب، يضرب، وضارب، ومضروب، ففيها حروف الاصل، وهي الضاد والراء والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب، ومعنى آخر.

---

(١) هو علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ مزج النحو بالمنطق، ومن كتبه شرح كتاب سيبويه، شرح اصول ابن السراج، الاشتقاق الكبير، معاني الحروف أو منازلها، الحدود. انظر: انباه الرواة ٢/٢٩٤ وكتاب الرماني على ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن المبارك.

(٢) ما بين الاقواس من كتاب الحدود للرماني ٣٩ وغير موجود في الأصل. وقد نقل السيوطي هذا في الأشباه والنظائر ١/٥٦ وينتهي عند «ومعنى آخر».

(٣) ضبطت الدال في الاصل بالكسر.

واذا تقرر هذا المعنى جئنا الى مسألة الخلاف، وقد نص سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في الباب (الأول)[1]: «اما الافعال فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء، وبنيت لما مضى ولما هو كائن لم ينقطع، ولما سيكون»[2].

وأخذت: بمعنى اشتقت، واحداث الاسماء: ما كان منها عبارة عن الحدث وهو المصدر.

والدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق، منها وجود حد الاشتقاق / ١٦/٨ / في الفعل. وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص، فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر، كلفظ (ضارب، ومضروب).

وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد[3] لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص، فهو

---

(١) غير موجود في الاصل، والعبارة فيه مضطربة وهي: وهو قوله في الباب وهو قوله...

(٢) كذا في الاصل، وفي المسألة الخامسة صحح النقل لهذا الكلام.

(٣) في الاصل: يزاد.

بمنزلة اللفظ المركب، فانه يدل على اكثر مما يدل (عليه)[1] المفرد[2]، ولا تركيب الا بعد الافراد، كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده. وقد مثل ذلك بالنُقْرة[3] من الفضة. فانها كالمادة المجردة عن الصورة. فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها. فإذا صيغ منها خاتم أو مرآة أو قارورة[4] كانت تلك الصورة مادة مخصوصة. فهي فرع عن المادة المجردة. كذلك الفعل. هو دليل الحدث وغيره. والمصدر دليل الحدث وحده. فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل.

طريقة أُخرى:

هي ان تقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر. تدل تلك الزيادة على معان[5] زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقاً من المصدر، كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان، كضارب ومضروب..

---

(١) غير موجودة في الأصل.

(٢) في الأصل: المركب. وهو مخالف للمراد.

(٣) النقرة من الفضة والذهب: القطعة المذابة، وقيل: هو ما سبك مجتمعا منها، والنقرة: السبيكة والجمع: نقار: انظر اللسان (نقر).

(٤) ضبطت مرآة وقارورة بالنصب.

(٥) في الاصل: معاني.

وبيانه انك تقول في الفعل: ضرب. فتحرك الراء، فيختلف معنى المصدر. ثم تقول: سيضرب. فتدل هذه الصيغة على معنى آخر. ثم تقول: اضرب، وتضرب، ونضرب، فتأتي بهذه الزوائد على حروف الاصل وهي: الضاد والراء والباء. مع وجودها في تلك الامثلة، ومعلوم ان ما لا زيادة فيه أصل لما[1] [١٧/٩] فيه الزيادة..

طريقة اخرى:

وهي ان المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لادى ذلك الى نقص المعاني[2] الأُوَلِ، وذلك يخل بالاصول.

بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة، ومعان زائدة، وهي دلالته على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب. والمصدر يُذْهِبُ ذلك كله الا الدلالة على الحدث، وهذا نقض للاوضاع الأُوَلِ.

الاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الاصول، وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل.

واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه:

---

(١) في الأصل: كما.

(٢) في الاصل: نقض المعاني.

احدها: ان المصدر (مَفْعَل) وبابه ان يكون صادراً عن غيره، فأما ان يصدر عنه غيره فكذا[1].

والثاني: أن المصدر يعتل باعتلال الفعل، والاعتلال حكم تسبقه علته، فاذا كان الاعتلال في الفعل أولاً، وجب أن يكون اصلاً، ومثال ذلك قولك: صام صياماً، وقام قياماً، فالواو في (قام) أصل، اعتلت في الفعل فاعتلت في (القيام). وانت لا تقول: اعتل (قام) لاعتلال (القيام).

والوجه الثالث: أن الفعل يعمل في المصدر كقولك: ضربته ضرباً، فـ (ضربا) منصوب بضرب. والعامل مؤثر فيه، والقوة تجعل القوي اصلاً لغيره[2].

والجواب:

أما **الوجه الاول**: فليس بشيء، وذلك ان المصدر مشتق من: صدرت عن الشيء، اذا وليته صدرك، وجعلته وراءك، ومن ذلك قولهم: المورد والمصدر، يشار به الى الماء الذي ترد عليه الابل، ثم تصدر عنه، ولا معنى لهذا إلا أن الإبل تتولى عن الماء،

---

(١) قد يكون في العبارة نقص، ولعلها: فكذا غير صحيح، أو: هذا.

(٢) نقل السيوطي العبارة في الاشباه والنظائر ١/٥٨ على هذه الصورة: «والعامل مؤثر في المعمول، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره» وهذا هو الصواب.

وتصرف عنه صدورها، فيقال: قد صدرت عن الماء، وقد شاع في الكلام / ١٨/٩ / قول القائل: فلان موفق فيما يورد ويصدر، وفي موارده ومصادره، وكل ذلك بالمعنى الذي ذكرناه.

وبهذا يتحقق كون الفعل مشتقاً من المصدر لانه بمنزلة المكان الذي يصدر عنه.

أما **الوجه الثاني**: فغير دال على دعواهم، وذلك ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف، وثقل الحروف، وباب ذلك الافعال لان صيغها تختلف لاختلاف معانيها، فـ(قام) مثلاً، اصله (قوم) فأبدلت الواو ألفاً لتحركها[1] فإذا ذكرت المصدر [من ذلك][2] كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل.

وجواب آخر وهو ان المصدر الاصلي هو (قوم) كقولك: صور[3] ثم اشتققت منه فعلا، واعللته لما ذكرنا، فعدلت عن قوم الى (قياماً) لتناسب بين اللفظين، للمعنيين المشتركين في الاصل.

يدل على ذلك ان المصدر قد يأتي صحيحاً غير معتل، والفعل يجب فيه الاعتلال، مثل: الصوم. والقوم، والبيع، فإذا

---

(١) وانفتاح ما قبلها.

(٢) من الاشباه والنظائر ١/٥٩.

(٣) كذا في الاصل، ولعلها: صوم.

اشتققت منها افعالاً اعللتها، فقلت: صام، وقام، وباع، فقد رأيت كيف جاء الاعلال في الفعل دون المصدر، فاختلف[1] الثقة بما علل به.

وأما **الوجه الثالث**: فهو في غاية السقوط، وبيانه من أوجه ثلاثة:

أحدها: ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ، والاشتقاق من قبيل المعاني، ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقاً.

والثاني: ان المصدر قد يعمل[2] عمل الفعل، كقولك: يعجبني ضرب زيد عمراً، فلا يدل ذلك على أنه اصل.

والثالث: ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال، ولا يدل ذلك على انها مشتقة أصلاً، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الاسماء والافعال.

والله اعلم.

---

(١) كذا في الاصل، ولعلها: اختلت.

(٢) في الاصل: تعمل. وفي الاشباه ١/٥٩: أن المصادر قد تعمل.

وكـأنـهم قـد عـطروك بـمـا ... يـتـزود الهـلكي مـن الـعـطر
وكـأنـهـم قـد قـلبـوك عـلى ... ظهـر السـريـر وظلمـة القبـر
يـا ليت شعـري كيف انت على ... ظهـر السـريـر وانت لا تـدري
أو ليت شـعـري كيـف انت إذا ... غـسلت بـالـكـافـور والـدر
أو ليت شـعـري كيـف انت إذا ... وضع الحساب صبيحـة الحشر
مـا حجتي فيـمـا اتيـت ومـا ... قـولي لـربي بـل ومـا عـذري
إن اكن قـد فقـدت رشـدي او ... اقبلت مـا استدبـرت من امـري
يـا سـوأتـا ممـا اكتسبت ويـا ... أسفي على مـا فـات من عمري

وقال أيضاً:

أيـا من ليس لـي منـه مـجيـر ... بعفـوك من عـذابـك استجير
أنـا العبـد المقـر بكـل ذنب ... وانت السيـد المـولى الغفـور
فـإن عـذبتني فبسـوء فعـلي ... وان تغفـر فـأنت بـه جـديـر
أفـر إلـيـك منـك وأيـن إلا ... إليـك يفـر منـك المستجيـر

وله ايضاً:

دب فيَّ الفنـاء سفـلا وعـلواً ... واراني امـوت عضـواً فعضـواً
ذهبت شـرتي بجـدة نـفسـي ... وتـذكـرت طـاعـة الله نضـواً
ليس من سـاعـة مضت فيَّ إلا ... نقصتني بمـرهـا بـي جـزوا
لهف نفسي على لـيـال وايـام ... سـلكـتـهـن لـعبـاً ولـهـواً
قـد أسـأنـا كـل الأسـاءة ـ يـا ر ... ب ـ فصفحـاً عني إلهي وعفـواً

٧ ـ مسألة

(الاختلاف في الاسم المضاف الى ياء المتكلم)

ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية، وذهب قوم الى ذلك[١]، فقالوا في المضاف الى ياء المتكلم نحو: غلامي، وداري، هو لا معرب ولا مبني[٢]

وحجة الاولين أن القسمة تقضي[٣] بانحصار هذا المعنى في القسمين المذكورين: المعرب والمبني، لان المعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظاً أو تقديراً، والمبني ما لزم آخره حركة أو سكوناً، وهذان ضدان لا واسطة بينهما، لان الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسيمي النفي والاثبات، وليس

---

(١) و(٢) هذا رأي ابن جني. انظر الخصائص ٢/٣٥٦ وأمالي ابن الشجري ١/٤.

(٣) في الاصل: تقتضي.

بينهما ما ليس بمثبت[1] ولا منفي، يدل عليه ان[2] الاضداد قد تكثر، مثل البياض والحمرة والسواد، ولكن لكل واحد منها حقيقة في نفسه، والنفي والاثبات ليس بينهما واسطة هي ضد ينبىء عن حقيقة كالحركة والسكون.

واحتج الآخرون بأن المضاف الى ياء المتكلم ليس بمعرب، إذ لو كان معرباً لظهرت فيه حركة الاعراب لانه يقبل الحركة، وليس بمبني إذ لا علة للبناء هنا، فلزم أن ينتفي الوصفان هنا[3] ويجب ان يعرف باسم يخصه، وتلقيبه بالخصي موافق لمعناه[4]، لان الخصي معدوم[5] فائدة الذكورية، ولم يثبت له صفة الانوثية، فهو في المعنى كالمضاف الى ياء المتكلم، فانه كان قبل الإضافة معرباً (فلما عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب، ولم يثبت له صفة البناء)[6]، كما ان السليم الذكر والخصيين عرض له إزالتها ولم يصر

---

(١) في الاصل: بثابت.

(٢) في الاصل: لان.

(٣) انظر شرح لامية العرب ١٣ (اعجب العجب). وشرح ابن يعيش على المفصل ٢٣/٣.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح ٤٧/١.

(٥) في الاصل: معدم. بضم الدال.

(٦) ما بين القوسين لم يثبت في المتن، بل كتب في الهامش.

بذلك انثى.

والجواب عما ذكروه من وجهين:

احدهما: انا نقول: هو معرب تارة، لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء في المنقوص وكما يمتنع على الالف. ولم يمنع ذلك من كونه معرباً. وتارة تقول: هو مبني. وعلة بنائه [٢٠/١٠] أن حركته صارت تابعة للياء فتعذر أن تكون دالة على الإعراب. ولذلك أشبه الحرف. لانه أصل قبل الإضافة وصار بعد الإضافة تابعاً للمضمر الذي هو فرع[١] كما أنك تحرك الساكن لالتقاء الساكنين حركة بناء. ولذلك اذا وجدت في المعرب كانت بناء. كقولنا: لم يسد[٢]. ولم يصر هذا الفعل معرباً، وضمه، وفتحه، وكسره بناء[٣].

والوجه الثاني: أن تسميته خصياً خطأ. لان الخصي ذكر على التحقيق. وانما زال عنه بعض أعضائه[٤] وحقيقة الذكورية وحكمها

---

(١) أي لياء المتكلم التي اضيفت الكلمة اليها.

(٢) كذا في الاصل، ولا بد من تقدير اسم بعد الفعل ليلتقي ساكنان فتتحرك الدال بالكسر.

(٣) هذا رأي الفارسي. انظر امالي ابن الشجري ١/ ٤ وشرح ابن يعيش ٣/ ٣٢.

(٤) في الاصل: اعظائه.

باقيان. ولا يجوز أن يقال: ليس بذكر ولا انثى[1].

والله أعلم.

(١) جاء في ارتشاف الضرب لأبي حيان، مخطوط الاحمدية في حلب رقم ٨٩٩، الورقة ٢٤٧، أن الجمهور يذهب الى أن المضاف الى ياء المتكلم معرب، وأن الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون الى أنه مبني، وأن ابن جني يذهب الى أنه ليس بمعرب ولا مبني، وأن ابن مالك يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر، مقدرة في الرفع والنصب.

٨ ـ مسألة

(هل الإعراب أصل في المضارع)

المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً.

وحجة الأولين أن الإعراب أُتِيَ بـه لمعنى لا يصح إلا في الاسم، فـاختص بالاسم، كـالتصغير وغيـره من خـواص الاسم، والدليل على ذلـك أن الأصل عـدم الإعراب، لأن الأصـل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الـدلالة، وإنمـا يؤتى بها لتـدل على معنى عارض يكـون تـارة. والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كونُ الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، لأنه يفرق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تصح في الأسماء، ولا تصح في الأفعال، فعلم أنها ليست أصلا، بل هي

فرع محمول على الاسماء في ذلك[1].

واحتج الآخرون بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني، فكان أصلا كاعراب الأسماء[2] وبيانه قولك: اريد ان ازورك فيمنعُني البواب. اذا رفعت كان له معنى واذا نصبت كان له معنى، وكذلك قولك: لا يسعني شيء ويعجز عنك / ٢١/١١ / اذا نصبت كان له معنى، واذا رفعت كان له معنى آخر، وكذلك باب الجواب بالفاء والواو، نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبن. وهو في ذلك كالاسم، إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جررت[3] كان له معنى آخر.

والجواب:

أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى، بل المعنى يدرك بالقرائن المحققة به، والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدم الحركة، ألا ترى أن قوله: أريد أن أزورك فيمنعني البواب، لو سكنت العين لفهم المعنى، وإنما

---

(١) انظر الخصائص ٦٣/١ والايضاح ٧٧ ـ ٧٨ وأسرار العربية ٢٤.

(٢) نسب الزجاجي هذا الرأي الى الفراء والكوفيين عامة ٨٠ ونقل محقق الايضاح ان السيرافي فصل حجة الكوفيين هذه في شرح الكتاب ١٨٧/٣. انظر الايضاح. هامش ٢ ص ٨٠.

(٣) كذا في الاصل، وحديثه عن الفعل (تشرب) وهو يقصد الكسر لالتقاء الساكنين. ولعلها: جزمت.

يشكل إذا نصبتها، وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر الى نفس الفعل، إذ لا فرق بين قولك: يضرب زيد، في الضم والفتح والكسر والسكون، فانه في كل حال يدل على الحدث والزمان. وكذلك إذا قلت: لم يضرب، ولن تضرب، فان الفعل منفي، ضممت أو فتحت أو سكنت، وكذلك: لا يسعني[1] شيء ويعجز عنك. إذا فتحت أردت الجواب، وإذا ضممت عطفت، ولو أهملته لفهمت المعنى: وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

والحاصل من ذلك كله أمر عرض بالعطف، وحرف العطف يقع على معان، فلا بد من تخليص بعضها من بعض، فبالحركة يفرق بين معاني حرف العطف، ولا يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر.

والله أعلم.

---

(١) في الاصل: لا يستغني.

باب الاعراب

٩ ـ مسألة

(علة الإعراب)*

الإعـراب دخل الكـلام ليفرق بين المعـاني من الفـاعليـة والمفعولية والإضافة ونحـو ذلك. وقـال قُطْرُب واسمـه محمد بن المستنير[١]: لم يدخل لعلة، وانما دخل تخفيفاً على اللسان[٢].

وحجـة الأولين أن الكلام لـو لم يعـرب [٢٢/١١] لا لتبست المعاني، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرو. وكلم أبـوك أخوك. لم يعلم الفاعل من المفعول. وكذلك قـولهم: ما أحسن

(*) انـظر الايضاح للزجـاجي ٦٩ والاشباه والنـظائر للسيـوطي ١/٧٨ والخصائص ١/٣٥.

(١) في الاصل: المستور. وقطرب عالم نحوي لغوي، اخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين، توفي سنة ٢٠٦. من كتبه: معاني القرآن، والاشتقاق، والنوادر، وعلل النحو. انباه الرواة ٣/٢١٩.

(٢) انظر رأي قطرب هذا في الايضاح ٧٠ والاشباه والنظائر ١/٧٨.

زيدْ. ولو أهملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه، لأن الصيغة تحتمل التعجب والاستفهام والنفي. والفارق بينهما[1] هو الحركات[2].

فان قيل: الفرق يحصل بلزوم الرتبة، وهو تقدم الفاعل على المفعول. ثم هو[3] باطل، فان كثيراً من المواضع لا يلتبس، ومع هذا لزم الإعراب، كقولك: قام زيد، ولم يقم عمرو، وركب زيد الحمار، فان مثل هذا لا يلتبس، وكذلك: كسر موسى العصا.

والجواب:

أما لزوم الرتبة، فلا يصح لثلاثة أوجه:

أحدها: أن في ذلك تضييقاً على المتكلم، وإخلالاً بمقصود النظم والسجع، مع مسيس الحاجة إليه. والإعراب لا يلزم فيه ذلك، فان أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

والثاني: أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع، ألا ترى أنك لا تقول: ضرب غلامُه زيداً. إذ يلزم

---

(١) في الاصل: بينهما.

(٢) انظر الرأي في الصاحبي ١٦١.

(٣) اي دخول الاعراب على الكلام للفرق بين المعاني.

الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً، فتدعو[1] الحاجة إلى تقديم. وكذلك قولك: ما أحسنَ زيداً، فـ (ما) في الاصل فاعل، ولا يصح تقديم الفعل عليه.

فأما ما لا يلتبس فانه بالنسبة الى ما يلتبس قليل جداً، فحمل على الأصل المعلل ليطرد الباب، كما طردوا الباب في: أعِدُ، ونعد، وتعد، حملاً على: يعد، وله نظائر كثيرة، ولأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جعلت الحركة فارقة اطردت في الملتبس وغيره. وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالإعراب، وتعيّن الظرف لا سبيل [٢٣/١٢] إليه، بل اذا وجد عن العرب طريق معلل وجب إثباته، وإن صح أن يحصل المعنى بغيره. ومثل ذلك قد وقع في الاسماء المختلفة الالفاظ والمعاني وان كل واحد منها[2] وضع على معنى يخصه، ليفهم المعنى على التعيين.

ولا يقال: هلا وضعوا اسماً واحداً على معان متعددة، ويقف الفرق على قرينة أخرى كما وقع في الأسماء المشتركة، بل قيل: إن الاشتراك على خلاف الأصل.

---

(١) في الاصل: الف امام الواو.

(٢) في الاصل: منهما.

ومثل ذلك قد وقع في الشريعة، وأن الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب، وهذا أحد المعاني التي يحملها هذا الفصل، وذلك أن القياس لا يمنع أن يشترك الجميع في الميراث من غير تخصيص، لاشتراكهما في الانتساب الى الأب، والانتساب الى الأم في هذا المعنى ساقط، ويجوز أن يكون للأخ من الابوين الثلثان، وللأخ من الأب الثلث، عملاً بالقرابتين، ويجوز إسقاط الأخ من الأب، بالأخ من الأبوين، لرجحان النسب الى الأب والأم. وهذا الذي تقرر في الشرع، وهو عمل بأحد المعنيين، كذلك ها هنا.

واحتج الآخرون من وجهين:

أحدهما: أن الفعل المضارع معرب لا يحصل باعرابه فرق، فكذلك الاسماء.

والثاني: أن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى، ألا ترى أن الاسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ومعانيها مدركة، وإنما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون، لأن الحرف يقطع عن حركاته فيشق على اللسان.

قالوا[1]: ويدل على صحة ما ذكرناه أن حركات الإعراب[2]

---

(١) هذا رأي قطرب. انظر الايضاح ٧٠ والاشباه والنظائر ١/٧٨.

(٢) في الاصل: العرب.

تتفق مع اختلاف المعنى، وتختلف مع اتفاق المعنى، ألا ترى أن قولك: هل زيد نائم؟ مثل قولك: زيد نائم. في اللفظ، مع اختلاف المعنى / ٢٤/١٢ / وقولك: زيد قائم، مثل قولك: إن زيداً قائم، في المعنى، إذ كلاهما إثبات، والإعراب مختلف.

والجواب:

أما إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان: **أحدهما**: أن إعرابه يفرق بين المعاني أيضاً كما ذكرنا في المسألة قبلها. **والثاني**: أن إعراب الفعل استحسان لشبهه بالاسماء على ما ذكرناه هنالك.

وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك، فلا يلزم، لان هذه الاشياء فروع عارضة، حملت على الاصول المعللة لضرب من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى[1].

قولهم: إنهم أعربوا لما يلزم من ثقل السكون. لا يصح لوجهين: **أحدهما**:أن السكون أخف من الحركة، هذا مما لا ريب فيه، ولذلك كان المبني[2] والمجزوم ساكنين[3].

---

(١) انظر رأياً آخر في الاشباه والنظائر ١/ ٨٠.

(٢) في الاصل: المبتني.

(٣) هذه مغالطة او سوء فهم من ابي البقاء، فقطرب يريد أن السكون ثقيل في وصل الكلام لا في الكلمات المفردة.

والوجه الثاني: لو كـان ذلك من أجـل الثقل لفُـوِّضَ زمام الخيرة الى المتكلم، وكان يسكّن اذا شاء ويحرك إذا شاء، فلما اتفقوا على أن تسكين المتحرك، وتحريك الساكن بأي حركة شاء المتكلم لَحْنٌ، دل على فساد ما ذهبوا إليه[1].

والله اعلم.

---

(١) انظر الايضاح ٧١.

١٠ ـ مسألة

(الاختلاف في علة جعل الإعراب في آخر الكلمة)*

اختلفوا في جعل الإعراب في آخر[١]، فقال بعضهم: إنما كان لأن الاعراب دالٌ على معنى عارض في الكلمة، فيجب أن تُسْتَوْفى[٢] الصيغة الموضوعة لمعناها اللازم، ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض كتاء التأنيث، وياء النسب.

وقال آخرون: إنما جعل أخيراً لان الإعراب يثبت في الوصل دون الوقف، فكان في موضع يتأتى الوقف عليه، وهو الأخير.

وقال قُطْرُب: إنما جعل أخيراً لتعذر جعله وسطاً، إذ لو كان

(*) انظر الايضاح للزجاجي ٧٦ والاشباه والنظائر ١/٨٣.

(١) كذا في الاصل ولعلها: آخر الكلمة.

(٢) في الاصل: يستوفي.

وسطاً لاختلطت الابنية، وربما أفضى الى الجمع بين ساكنين، أو / ٢٥ / الابتداء بالساكن، وكل ذلك خطأ لا يوجد مثله فيما اذا جعل أخيراً.
١٣

قال قطرب: والمذهب الأول فاسد، لأن كثيراً من المعاني العارضة تدخل في أول الكلمة ووسطها قبل استيفاء الصيغة، نحو الجمع والتصغير، وهو معنى عارض[1].

والجواب:

ان العلل المذكورة كلها صحيحة، وأمتنها عند النظر الصحيح هو الأول، وأما ما نقض به من التصغير والجمع فلا يصح لوجهين:

أحدهما: أن التصغير والجمع معنيان يحدثان في نفس المسمى، وهما التكثير والتحقير، فلذلك كانت علاماتهما[2] في نفس الكلمة، لأن التكثير معناه ضم اسم الى اسم، وهو مساوٍ له في الدلالة على المعنى، فكان الدال على الكثرة داخلاً في الصيغة، كما أن إضافة أحدهما الى الآخر داخل في المعنى. وليس كذلك المعنى الذي يَدُل عليه الإعراب، فان كونه فاعلاً لا

---

(١) نقل الزجاجي مثل هذا عن أبي بكر بن الخياط. الايضاح ٧٦.
(٢) في الاصل: علاماتها.

يُحْدِث في المسمى معنى في ذاته بل هو معنى عارض أوجبه عامل عارض.

والوجه الثاني: أن التصغير والجمع من قَبِيل المعاني التي يقصد إثباتها في نفس السامع، فيجب أن يُبْدَأَ بها، أو تُقْرَنَ بالصيغة، لتثبت في نفس السامع معناها[1] قبل تمام المعنى الاصلي بدونها.

وهذا كما جعل الاستفهام والنفي في أول الكلام ليستقر معناه في النفس، ولو أُخِّر لثبت في النفس معنى ثم أزيل[2]، وليس كذلك الإعراب، لان الصيغة المجردة عن الإعراب لا تنفي كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً، حتى اذا جاء الإعراب بعد ذلك أزال المعنى الاول.

وكذلك الالف واللام جعلت[3] أولاً ليثبت التخصيص في المسمى، ولا يؤتى بها / ٢٦/١٣ / أخيراً لئلا يحدث التخصيص بعد الشياع.

---

(١) في الاصل: معناهما.

(٢) في الاصل: ازيد.

(٣) قال: جعلت. لانه ذهب الى الاداة.

واحتج الآخرون الذين قالوا: بأن[1] الإعراب لا ينبغي أن يكون موضعه أخيراً بأنه[2] دال على معنى في الكلمة، فوجب أن يكون في أصلها، كالتصغير والجمع والتعريف والنفي والاستفهام وغير ذلك، وإنما عُدِلَ إلى الاخير لِما ذكرناه من اختلاط الأبنية.

والجواب عن هذا قد سبق.

والله أعلم.

---

(١) كذا في الاصل: وصوابه: إنَّ.

(٢) في الاصل: لأنه.

١١ ـ مسألة

(الاختلاف في حقيقة الصرف)

الصرف هو التنوين وحده، وقال آخرون: هو التنوين والجر.

حجة الأولين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه معنى ينبىء عنه الاشتقاق، فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله.

وبيانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف، كقولهم: صرب ناب[1] البعير، وصرفت البكرة، ومنه صريف القلم[2]. والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الاشياء التي ذكرنا.

---

(١) في الاصل: ذاب.

(٢) في الاصل: الاقلام، والتصحيح من الهامش بخط الناسخ نفسه.

وأما الجر فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا، لانه حركة، فلم يكن صرفاً، كسائر الحركات، ألا ترى أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفا.

والوجه الثاني: وهو أن الشاعر اذا اضطر الى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر، ولو كان الجر من الصرف لما أُتِيَ[1] به من غير ضرورة إليه، وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواءٌ كُسِرَ ما قبله أو فتح[2]، فلما كسر حين نون عُلِمَ أنه ليس من الصرف، لأن المانع من الصرف قائم، وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة الى إقامة الوزن فيجب أن يختص به / ٢٧/١٤ /.

الوجه الثالث: أن ما فيه الالف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل على أن الجر سقط تبعاً لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل، والتنوين سقط لعلة أخرى، فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له.

واحتج الآخرون من وجهين:

---

(١) في الاصل: اوتي.

(٢) في الاصل: فتحه.

أحدهما: أن الصرف من التصرف، وهو التقلب في الجهات، وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف.

والثاني: انه اشتهر في عرف النحويين ان غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين، وهذا حد، فيجب ان يكون الحد داخلاً في المحدود.

والجواب عن الاول من وجهين:

أحدهما أن اشتقاق الصرف مما ذكرناه، لا مما ذكروا، وهو أقرب الى الاشتقاق.

والثاني: أن تقلب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب ان يكون الرفع والنصب صرفاً، وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفاً، وإنما يسمى تصرفاً وتصريفاً.

وأما ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد للصرف، بل هو حكم ما لا ينصرف، فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك، ثم هو باطل بالمضاف، وما فيه الالف واللام، فان تقلبه أكثر، ولا يسمى منصرفاً.

والله أعلم.

١٢ ـ مسألة

(الاختلاف في حقيقة الإعراب)*

ذهب أكثر النحويين الى ان الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون: هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي.

احتج الاولون من أوجه:

أحدها: أن الإعراب [٢٨/١٤] اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها، والاختلاف معنى لا لفظ، كمخالفة[1] الاحمر الابيض.

(*) انظر المسألة في الاشباه والنظائر ١/٧٢ وفيه ينقل السيوطي عن ابن فلاح ما فيه بعض المشابهة لما جاء هنا.

(١) في الاصل: لمخالفة.

والثاني: أن الإعراب يدل عليه مرةً الحركة، وتارة الحرف، كحروف المد في الاسماء الستة، والتثنية، والجمع، وما هذه سبيله لا يكون معنى واحداً، بل هو دليل على المعنى، والدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد.

والثالث: ان الحركات تضاف الى الإعراب، فيقال: حركات الإعراب، وهي ضمة إعراب، وإضافة الشيء الى نفسه ممتنعة[1]، وكذلك الحركات توجد في المثنى وليست إعراباً.

واحتج الآخرون بأن الاصل في الإعراب الحركة، ونها ناشئة عن العامل، كقولك: قام زيدٌ، فالضمة حادثة عن الفعل، والفعل عامل، والعمل نتيجة العامل، والعمل هو الحركة.

فأما كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً فهو معنى مجرد عن علامة لفظية يجوز أن تدرك بغير لفظ، كما يدرك الفرق بين المبنيات بالمعنى، مع الحكم بالبناء، كقولك: ضرب هذا هذا. وكذلك في المعرب نحو: كلم موسى عيسى. فعلم أن الإعراب هو الحركة المخصوصة.

---

(١) هذا رأي البصريين. انظر: الانصاف. المسألة ٦١.

هـذا هو حجـة هؤلاء. والذي أحـرره هنا أنْ أقـول[1]: إن الإعراب فارق بين المعاني العارضة[2] كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام، نحو: ما أحسنَ زيداً. وما أحسنَ زيدٌ. ومـا أحسنُ زيدٍ. نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني، واذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل كمعرفة أنّ الاثنين اكثر من الواحد، وأقل من الثلاثة. هذا معلوم [٢٩] بالعقل من غير لفظ يـدل عليه. وتـارةً يعرف بالحس، من السمع والبصر واللمس والذوق والشم، فأنت تَفْرُقُ بين زيد وعمرو في التسمية بما تسمعه من اللفظين، وتفـرق بين الاحمر والابيض بحاسة البصر، وبين الحار والبارد والناعم والخشن باللمس، وبين الحلو والمر بالذوق. وبين الريح الـطيبة والخبيثـة بالشم، والإعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع، ألا ترى أنك إذا قلت لإنسـان: افرق بين الفـاعل والمفعـول، والمضاف اليـه [في][3]، نحو قولك: ضرب زيد غلام عمرو. فانه إذا ضم أولاً، وفتح ثانياً، وكسر ثالثاً حصل لك الفـرق بألفـاظه، لا من طـريق المعنى، فـانك أنت قـد تدرك هـذا المعنى بغير لفظ، فـدل أن الإعراب هو لفظ الحركة.

---

(١) في الاصل: القول.

(٢) قال ابن جني: «هو الابانة عن المعاني بالالفاظ» انظر الخصائص ٢/ ٣٥.

(١) غير موجودة في الأصل.

وأما ما أعرب بالحرف فهو حاصل من اللفظ أيضاً، لأن الحرف لفظ، كما أن الحركة لفظ.

وأما كون الحركة (بناء)[1] في المبني[2] فلا يمنع أن تكون[3] إعراباً في المعرب، ويكون الفرق بينهما أن حركة الإعراب ناشئة عن عامل، فهي حركة مخصوصة، وحركة المبني ليست مخصوصة بعامل.

وأما إضافة الحركة الى الإعراب فلا تدل على أنهما غيرانِ، بل هو من قبيل إضافة النوع الى الجنس وهذا كما تقول: رفع الإعراب، ونصبه، وجره، فتضيف الرفع الى الإعراب، وهو نوع منه، يدل على ذلك أن الرفع إعراب بلا خلاف، وكذلك النصب والجر، ومعلوم أن حقيقة الرفع هو الضمة الناشئة عن العامل فيلزم أن يكون الإعراب لفظاً[4].

والله أعلم.

---

(١) غير موجودة في الاصل.

(٢) في الاصل: المبتني.

(٣) في الاصل: يكون.

(٤) انظر رأياً آخر في الاشباه والنظائر ١/٧٤.

١٣ ـ مسألة

(أيهما أسبق: حركات البناء أم حركات الإعراب)

اختلفوا في حركات الإعراب هل سابقة[1] على حركات البناء أو بالعكس، أو هما متطابقان من غير ترتيب. فذهب قوم الى الأول وهو الاقوى. والدليل عليه / $\frac{٣٠}{١٥}$ / من وجهين:

أحدهما: أن الإعراب تابع لفائدة الكلام، والكلام موضوع للتفاهم، فيجب أن يكون مقارناً للكلام كمقارنة المفرد لمعناه.

وبيان ذلك أن المفرد في نحو قولك: فرس، وغلام، وجبل، متى ذكر واحد من هذه الالفاظ كان معناه مصاحباً له، فإذا انتهى اللفظ فهم معناه عند انتهائه، وكذلك الكلام، المقصود منه ما تحصّله من الفائدة عند التخاطب، والتخاطب لا يكون إلا

---

(١) لعلها: هل هي سابقة. وقد أثبتها السيوطي في نقله النص. انظر الأشباه والنظائر ١٦٣/١.

بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام، فإذا كان مقارناً للكلام فهم معنى المركب عند انتهاء ألفاظه، كقولك: أعطى زيد عمراً درهماً، فانك لا تدرك معنى هذه الجملة إلا أن تعلم الفاعل والمفعول حتى يستقر[1] عندك معنى ما قصد بالجملة، فأما حركات البناء فلا تفيد معنى في المركب، وإنما هي شيء أوجبه شبه الحرف الذي لم يوضع لتفيد حركته معنى.

الوجه الثاني: أن واضع اللغة حكيم، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم، ولا يتم التفاهم إلا بالإعراب فوجب ان يكون مقارناً للكلام لتحصل فائدة الوضع.

وأما البناء فلا يعرف المعنى فيه من اللفظ، وإنما يعرف بجهة أخرى، ألا ترى انك إذا قلت: ضرب موسى عيسى، لم يفهم من اللفظ الفاعل من المفعول، وإنما ميزوا بينهما بأن ألزموا الفاعل التقديم. وهذا امر خارج عن اللفظ، والإعراب إما هذا اللفظ او مدلول اللفظ. ولو قال: كسر موسى العصا[2] فهم الفاعل من المفعول من المعنى، إذ قد ثبت ان المراد بموسى: الكاسر، وبالعصا: المكسور، وهذا ايضاً خارج عن ادلة الألفاظ، إلا أنه مع

---

(١) في الاصل: يستتر.

(٢) في الاصل: العصى.

خروجه عن دليل اللفظ [$\frac{٣١}{١٦}$] يقدر الإعراب عليه تقديراً، والتقدير إعطاء المعدوم حكم الموجود، وإنما كان كذلك لقيام الدليل على أن هذه الاسماء غير مبنية فيلزم ان تكون معربة.

واحتج من قال: «حركات البناء أصل» بأن حركة البناء لازمة، (وحركة)[1] الإعراب منتقلة، واللازم اصل للمنتقل، وسابق عليه.

واحتج من قال: «لا يسبق بعضها بعضاً» أن واضع اللغة حكيم، فيعلم من الابتداء ما يحرك للاعراب، وما يحرك لغيره، فيجب ان يتساوق ولا يتسابق[2].

والجواب عن شبهة المذهب الثاني: ان الفرع والأصل لا يؤخذ من اللزوم والانتقال، بل يؤخذ من جهة إفادة المعاني، وقد ثبت ان الأسماء هي التي يقع فيها اللبس، وانها مجال الفاعلية والمفعولية، فكان الإعراب مقارناً لها، لئلا يقع اللبس، ثم يحتاج الى إزالته بعد وقوعه، والبناء اجنبي عن ذلك.

والجواب عن شبهة المذهب الثالث انا لا نريد السبق[3]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) لعل العبارة: يتساوقا ولا يتسابقا.

(٣) في الاصل: بالسبق.

بالزمان، بل السبق بالرتبة، ولا شك ان الاعراب سابق بالرتبة، وأما البناء فيجوز أن يكون متأخراً عن الإعراب، وان يكون مقارناً له بالوضع.

والله أعلم.

١٤ ـ مسألة

(علة زيادة التنوين في الاسم)

العلة في زيادة تنوين الصرف[١] على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم، وثقل الفعل[٢] وقال الفراء: المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف[٣]. وقال آخرون: المراد به الفرق بين

---

(١) تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على امكنية الاسم، وسلامته من شبه الحرف والفعل. انظر: حاشية الصبان على الاشموني ١/٣٤.

(٢) قال سيبويه: «اعلم ان بعض الكلام اثقل من بعض، فالافعال اثقل من الاسماء، لأن الاسماء هي اول، وهي اشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون» الكتاب ١/٦.

(٣) جاء في امالي ابن الشجري على لسان الاخفش «التنوين علم الصرف» انظر: ٢/١١.

الاسم والفعل[1]. وقال قوم[2]: المراد به الفرق بين المفرد والمضاف.

والدلالة على المذهب الاول أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل / ٣٢/١٦ / والخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظة: رجل، فان معناها ومسماها الذكر من بني آدم. والفرس هو الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره.

ومعنى ثقل الفعل[3] أن مدلولاته ولوازمه كثيرة، فمدلولاته الحدث والزمن، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك[4]، فإذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ، والتنوين صالح لذلك، لانه زيادة على اللفظ، والزيادة ثقل في المزيد عليه، والاسم يحتمل الثقل،

---

(١) نسبه الزجاجي إلى الفراء. انظر الايضاح ٩٧ وللرياشي رأي مشابه له. انظر شرح ابن الدهان على لمع ابن جني. لوحة ٢٧ مخطوطة بغداد «فولستاب». دائرة اللغة العربية.

(٢) نسبه الزجاجي الى بعض الكوفيين. انظر الايضاح ٩٧.

(٣) انظر امالي ابن الشجري ٢/١٩٨.

(٤) انظر تعليل ثقل الفعل فيما نقله السيوطي عن صاحب الوسيط وابن يعيش وابن النحاس في الأشباه والنظائر ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠. وانظر الايضاح ١٠٠ ـ ١٠١. وقد نقل السيوطي المقطع: والدلالة على المذهب الاول... حتى: وغير ذلك... في الاشباه والنظائر ١/١٤٨.

لأنه في نفسه خفيف، والفعل في نفسه ثقيل، فلا يحتمل التثقيل، وهذا معنى ظاهر، فكان الحكمة في الزيادة.

وقول الفراء: إن حمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرنا، ولكن العبارة ركيكة، وإن حمل على ظاهر اللفظ كان تعليل الشيء بنفسه، لأنه يصير إلى قولك: التنوين يفرق بين ما ينون وبين[1] ما لا ينون، وذا تعليل الشيء بنفسه.

وأما من قال: فرق بين الاسم والفعل، فلا يصح لأوجه:

أحدها ان الفرق بينهما من طريق المعنى، وذلك أن الاسم يدل على معنى واحد والفعل على معنيين، وقد ذكرنا ذلك في حديهما.

والثاني: أن العلامات اللفظية بينهما كثيرة، مثل: قد، والسين، وسوف، والتصرف، مثل كونه ماضياً ومستقبلاً وأمراً، والاسم يعرف بالألف واللام وغيرهما.

والثالث: أن الاسم الذي لا ينصرف لا تنوين فيه، وهو / ٣٢/١٧ / مباين للفعل.

وأما من قال: يفرق بين المفرد والمضاف، فقوله باطل أيضاً،

---

(١) الاصح اسقاط (بين) الثانية. اذ لم تضف الى ضمير.

من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص محتاج الى ما بعده، وأن الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف، وإضافته غير لازمة فيكون مفرداً، مع أنه لا ينوّن، فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين لزم ألا[1] يكون المفرد إلا منصرفاً.

(١) في الاصل: ان لا.

١٥ ـ مسألة

(الاختلاف في بناء فعل الأمر أمعرب هو أم مبني)*

فعل الأمر مبني، نحو: قم، واضرب[١]. وقال الكوفيون: هو معرب بالجزم[٢].

لنا أنه لفظ لا يفرق باعرابه بين معنى ومعنى، فلم يكن معرباً كالحرف، والدليل على هذه الجملة أن الإعراب معنى زائد على الكلمة، فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى، وفعل الأمر لا

(*) تقابل المسألة ٧٢ في الانصاف.

(١) هذا رأي أهل البصرة، انظر: الخصائص ٣/٨٣ والتمام في شرح أشعار هذيل ١٥ والانصاف المسألة ٧٢ ومشكل إعراب القرآن لابن مكي. مخطوط حلب ص ٥ و ١٤ والاشباه والنظائر ٢/١٤٧.

(٢) انظر رأيهم في: معاني القرآن للفراء ١/٤٩١، ومجالس ثعلب ط ٢ ص ٤٥٦، وشرح السبع الطوال ٣٨ واعراب ثلاثين سورة ٢٣٢، ٥٤، ١٢٧، ١٣٢، ٢١٠، ٢٣٨.

يحتمل معاني يَفْرُقُ[1] الإعرابُ بينها، فلم يحتج الى الإعراب.

وقد ذكرنا في إعراب الفعل، هل هو استحسان أم اصل فيما تقدم[2]، والإعراب إما أن يثبت أصلاً أو[3] استحساناً، وكلاهما معدوم، أما الأصل فلأنه لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها، وأما الاستحسان فهو أن فعل الأمر لا يشابه الاسم حتى يحمل عليه في الإعراب، بخلاف المضارع فانه يشبه الاسم لوجود (حرف)[4] المضارعة، وليس في لفظ الأمر هنا حرف مضارعة يشبه به الاسم، فعند ذلك يجب أن يكون مبنياً.

واحتج الكوفيون بأنه فعل أمر، فكان معرباً بالجزم، كما لو كان فيه حرف المضارعة، كقولك: لتضرب يا زيد، وليضرب عمرو، ولا إشكال في أن كل واحد منهما أمر، فإذا كان أحد الامرين معرباً كان الآخر كذلك.

قالوا[5]: فان قيل هناك حرف المضارعة / $\frac{٣٤}{١٧}$ / وهو[6]

---

(١) في الاصل: تفرق.
(٢) في المسألة ٨.
(٣) كذا في الاصل والصواب: واما.
(٤) غير موجود في الاصل.
(١) في الاصل: قال.
(٦) في الاصل: هو وهو.

المقتضي للشبه قيل: فعل الأمر إن لم يكن فيه حرف المضارعة لفظاً فهو مقدر مُراد، وحذف لفظاً للعلم به، فالتقدير في قولك: قم، لتقم، ويدل على ذلك أن حذف لام الأمر قد جاء صريحاً، كقول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا [1]

أي: لِتَفْدِ. وقال الآخر:

على مثلِ أصحاب البعوضة فاخمشي
لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبكِ مَنْ بَكى [2]

أي ليبك.

والجواب: ان هذا الفعل لم يوجد فيه علة الإعراب، لأن علة إعرابه إما أصل أو شبه، وكلاهما لم يوجد على ما تقدم.

وكونه امراً لم يوجب إعرابه، بل الموجب (إعراب) [3] الفعل

---

(١) في نسبة البيت خلاف، نسبه بعضهم الى أبي طالب عم النبي، وآخرون الى حسان بن ثابت. وهو من شواهد سيبويه ١/٤٠٨. وانظر أعجب العجب ١٢ وأمالي ابن الشجري ١/٣٧٥ والخزانة ٣/٦٢٩ (بولاق).

نسب البيت في اللسان وسيبويه الى متمم بن نويرة. انظر اللسان (بعض) وسيبويه ١/٤٠٩، وامالي ابن الشجري ١/٣٧٥ والانصاف المسألة ٧٢.

(٣) اثبت بخط الناسخ في هامش الصفحة.

الشَّبَهُ بالاسم، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة[1]

والفعل بنفسه هناك ليس بأمر، بل الامر حاصل باللام، وفي (قم) و (بع) هو أمر بنفسه.

والحاصل أنا منعنا علة الأصل، وهو أن قولك: ليضرب زيد، لم يعرب لكون الفعل أمراً، وفي (خذ) و (كل) الفعل أمر، فلا جامعَ اذاً بينهما.

قولهم: إن حرف المضارعة محذوف، كلام في غاية السقوط وذلك أن الحذف لا يوجب تغيير الصيغة بل يحذف ما يحذف ويبقى ما يبقى على حاله، كقولك: اِرْمِ، فان الأصل الياء. ولما حذفت بقي ما كان على ما كان عليه. وليس كذلك هاهنا. فانك إذا قلتَ: يضرب زيد، وحذفت الياء، لم تقل: ضرب زيد، بل تأتي / ٣٥/١٨ / بصيغة أخرى، وهي: اضرب[2].

---

(١) جاء في امالي ابن الشجري ١١٢/٢ أن المضارع أشبه الاسم بوجود حرف المضارعة فيه، ودخول السين وسوف عليه، وهما تقابلان (أل) في التخصيص بعد الشياع، ودخول لام التوكيد عليه مثلما تدخل على الاسم... ويبدو أن أبا البقاء أخذ عن الزمخشري الذي يقول: «وذلك اذا كانت زائدة من الزوائد الأربع موجودة في أوله فمتى زايلته زال شبهه بالاسم، فيعود الى أصله من البناء» أعجب العجب ١٢.

(٢) الكلام من (ان الحذف) حتى (اضرب) منقول من أعجب العجب ١٢.

ولأن[1] الجزم هناك باللام، وإذا حذف الجازم لا يبقى عمله، كما اذا حذف الجار، لم يبق الجر[2] وكذلك هاهنا، لو حذفت اللام لم يبق عملها. هذا لو كان الحذف للام وحدها فكيف إذا حذفت اللام وحرف المضارعة، وتغيرت الصيغة.

وأما الشعر فهو على الخبر، لا على الأمر، إلا انه حذف الياء[3] من آخر الفعل ضرورة، والأصل (تفدي) و (تبكي)[4].

وجواب آخر وهو أنه حذف اللام وبقي حرف المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل، بخلاف مسألتنا.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

---

(١) عطف على قوله: وذلك ان الحذف لا يوجب.

(٢) انظر امالي ابن الشجري ٢/١١٢ وانظر رد الكوفيين على هذا في الانصاف. المسألة ٧٢.

(٣) كذا في الاصل: ولعل العبارة: إلا أنَّ حذف الياء.
كذلك علله ابو البركات، وأضاف اليه أن حذف اللام ـ اذا صح الرأي الكوفي ـ ضرورة. انظر ص ٢٨٣ و ٢٨٤. وهو رأي الزمخشري ص ١٢. ونقل ابو بكر ابن السراج عن المبرد انه حمل الجزم في البيت الثاني على العطف، إذ عطف (يبكِ) على (فاخمشي) وسوغ ذلك عنده ان (اخمشي) مثل فلتخمشي. انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٧٥.

هذا آخر املاء الشيخ أبي البقاء، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلم.

[توقيع الكاتب. . . . . واسمه:]

يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعي. . . . [$\frac{٣٦}{١٨}$].

الفهارس

١ ـ فهرس المصادر.
٢ ـ فهرس الآيات القرآنية.
٣ ـ فهرس الشواهد الشعرية.
٤ ـ فهرس الاعلام.
٥ ـ فهرس الموضوعات.

١ ـ فهرس المصادر

١ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر	أحمد بن محمد الدمياطي	مصر: ١٣١٧
٢ ـ ارتشاف الضرب	أبو حيان الاندلسي	مخطوط الاحمدية بحلب رقم ٨٩٩
٣ ـ اسرار العربية	ابو البركات الانباري	تحقيق بهجة البيطار
		مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٧٧ ـ ١٩٥٧
٤ ـ الاشباه والنظائر في النحو	جلال الدين السيوطي	حيدر آباد ط ٢ ١٣٥٩ هـ
٥ ـ اعجب العجب في شرح لامية العرب	محمود بن عمر الزمخشري	الجوائب: ١٣٠٠هـ
٦ ـ اعراب ثلاثين سورة من القرآن	ابن خالويه	نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب
٧ ـ امالي ابن الشجري	هبة الله بن الشجري	حيدر آباد ١٣٤٩ هـ
٨ ـ الانصاف في مسائل الخلاف	ابو البركات الانباري	تحقيق محمد محيي الدين عبد الحمد القاهرة ١٣٧٤ ـ ١٩٥٥
٩ ـ انباه الرواة على انباه النحاة	على بن يوسف القفطي	تحقيق ابو الفضل ابراهيم القاهرة ١٣٧١ ـ ١٩٥٢
١٠ ـ الايضاح في علل النحو	ابو القاسم الزجاجي	تحقيق الدكتور مازن المبارك القاهرة: ١٣٧٨ ـ ١٩٥٩
١١ ـ البداية والنهاية	ابن كثير	مصر: ١٣٤٨هـ
١٢ ـ تاريخ الادب العربي	كارل بروكلمان	النسخة الالمانية
١٣ ـ بغية الوعاة	جلال الدين السيوطي	مصر: ١٣٢٦هـ

١٤ ـ تاج العروس	مرتضى الزبيدي	مصر: ١٣٠٦هـ
١٥ ـ التصريف الملوكي	ابن جني	القاهرة: ١٣٣١ ـ ١٩١٣
١٦ ـ تفسير ارجوزة ابي نواس	ابن جني	تحقيق بهجة الاثري
	مطبوعات المجمع العلمي	بدمشق١٣٨٦ ـ ١٩٦٦
١٧ ـ التمام في تفسير اشعار هذيل	ابن جني	تحقيق القيسي ومطلوب والحديثي
		بغداد: ١٣٨١ ـ ١٩٦٢
١٨ ـ حاشية الصبان على الاشموني		القاهرة: ١٣٠٥هـ
١٩ ـ الحدود في النحو (رسائل في النحو واللغة)	علي بن عيسى الرماني	تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني بغداد ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩
٢٠ ـ خزانة الادب	عبد القادر البغدادي	طبعة بولاق. وطبعة هارون
٢١ ـ الخصائص	ابن جني	تحقيق النجار. القاهرة ١٣٧١
٢٢ ـ رسالة الملائكة	ابو العلاء المعري	تحقيق سليم الجندي
		بيروت: بلا تاريخ.
٢٣ ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات	محمد باقر الموسوي الاصبهاني	الطبعة الثانية ١٣٤٧هـ
٢٤ ـ شذرات الذهب	ابن العماد الحنبلي	القاهرة: ١٣٥١هـ
٢٥ ـ شرح المفصل	يعيش بن يعيش	القاهرة: بلا تاريخ
٢٦ ـ شرح التصريح على التوضيح	بحاشية الشيخ ياسين	القاهرة: ١٣٧٤ ـ ١٩٥٤
٢٧ ـ شرح اللمع	ابن الدهان	مخطوط (فولستاب) بغداد الماجستير. دائرة اللغة العربية
٢٨ ـ شرح القصائد السبع الطوال	ابو بكر بن الانباري	تحقيق هارون: القاهرة ١٩٦٣
٢٩ ـ الصاحبي	احمد بن فارس	القاهرة: ١٣٢٨هـ
٣٠ ـ الكامل في التاريخ	ابن الاثير	بيروت: ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦
٣١ ـ الكتاب	سيبويه	طبعة بولاق
٣٢ ـ كشف الظنون	حاجي خليفة	الاستانة ١٩٤٧
٣٣ ـ لسان العرب	ابن منظور	طبعة لبنان. دار صادر

٣٤ ـ مجالس ثعلب	تحقيق هارون	ذخائر العرب. الطبعة الثانية
٣٥ ـ مجلة المجمع العلمي	العربي في دمشق ج١، ٢	المجلد٢٢ مقال للدكتور مصطفى جواد
٣٦ ـ مجلة الاقلام البغدادية	عدد تموز ١٩٦٥	مقال للاستاذ موسى الموسوي
٣٧ ـ محيط المحيط	بطرس البستاني	بيروت: ١٨٧٠ ـ ١٢٨٦
٣٨ ـ المختصر في اخبار البشر	ابو الفداء	المطبعة الحسينية ١٣٢٥هـ
٣٩ ـ المخصص	ابن سيده	المطبعة الاميرية ١٣١٦/١٣٢١
٤٠ ـ مشكل اعراب القرآن	مكي بن ابي طالب القيرواني	مخطوط الاحمدية. حلب
٤١ ـ معاني القران	ابو زكريا الفراء ج ١	تحقيق نجاتي ونجار. دار الكتب ١٣٧٤هـ
٤٢ ـ معاني القرآن	ابو زكريا الفراء	تحقيق نجار. تراثنا بلا تاريخ
٤٣ ـ المعجم المفهرس	محمد فؤاد عبد الباقي	القاهرة: ١٣٧٨هـ
٤٤ ـ معجم البلدان	ياقوت الحموي	لبنان: ١٣٧٦ ـ ١٩٥٧
٤٥ ـ مغني اللبيب (الامير)	ابن هشام	القاهرة: ١٣٧٢هـ
٤٦ ـ منازل الحروف (رسائل في النحو واللغة)	علي بن عيسى الرماني	تحقيق جواد ومسكوني بغداد ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩
٤٧ ـ المنصف	ابن جني	تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين. القاهرة: ١٣٧٩هـ
٤٨ ـ المنهل من علوم العربية	حلواني وفاخوري وزكار	بيروت ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨
٤٩ ـ نزهة الالباء في طبقات الادباء	أبو البركات الانباري	تحقيق ابي الفضل ابراهيم القاهرة ١٣٨٦ ـ ١٩٦٧
٥٠ ـ النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	دمشق ١٣٤٥
٥١ ـ نكت الهميان	صلاح الدين الصفدي	تحقيق احمد زكي. القاهرة ١٣٢٩ ـ ١٩١١
٥٢ وفيات الاعيان	ابن خلكان	تحقيق محيي الدين. القاهرة ١٣٦٧ ـ ١٩٤٨

فهرس الآيات القرنية

البقرة:

﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه﴾.

[آية ٧٥ ص ٣٧ و ٣٨]

النساء:

﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾.

[آية ٤٦ ص ٣٨]

المائدة:

﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾.

[آية ١٣ ص ٣٨]

الانعام:

﴿وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً﴾.

[آية ١١٥ ص ٤٠]

التوبة:

﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره، حتى يسمع كلام الله﴾.

[آية ٦ ص ٣٧]

﴿كلمة الذين كفروا السفلى، وكلمة الله هي العليا﴾.

[آية ٤١ ص ٤٠]

يوسف:

﴿واسأل القرية﴾

[آية ٨٢ ص ٣٩]

الكهف:

﴿جداراً يريد أن ينقض﴾

[آية ٧٧ ص ٣٩]

﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾.

[آية ٥ ص ٤٠]

الفتح:

﴿يريدون يبدلوا كلام الله﴾.

[آية ١٥ ص ٣٧]

فهرس الشواهد الشعرية

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي
لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
ص ١٢١

محمد تفد نفسك كل نفس
إذا ما خفت من أمر تبالا
ص ١٢١

امتلأ الحوض وقال قطني
سلاً رويداً قد ملأت بطني
ص ٣٨

فهرس الاعلام

إبراهيم بن دينار: ١٣.
أحمد بن يحيى [ثعلب]: ١٩.
أحمد بن فارس: ١٩.
الأخفش [سعيد بن مسعدة]: ٢٢، ٥٣، ١١٤.
الانباري (صاحب الانصاف]: ١٤، ١٥، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ١٢٣.
بروكلمان [كارل]: ٢٨.
ابن البطي [عبد الباقي بن أحمد]: ١٣.
البغدادي [عبد القادر]: ١٢.
ثعلب. انظر: أحمد بن يحيى.
ابن جني [عثمان]: ١٤، ٢٦، ٢٧، ٨٢، ١٠٧.
الجوزي [ابو الفرج بن علي]: ١٧.
حاجي خليفة: ١٦، ١٧.
حسين بن اياس: ١٩.
الخليل بن أحمد: ١٤، ٢٧.
أبو بكر بن الخياط: ١٠١
ابن درستويه [عبدالله بن جعفر]: ٢٠.
ابن الدهان [عبد الله] ٢٠.
الرازي [محمد بن عمر]: ١٥.
الرماني [علي بن عيسى]: ١٤، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٧٤.
الزبيدي [محمد مرتضى]: ١٢.
الزجاج: ٢٠، ٢٣، ٢٥.
الزجاجي: ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٥٥، ١١٥.

أبو زرعة [طاهر بن محمد]: ١٣.
الزمخشري: ١٤، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٤٨، ٨٢، ١٢١، ١٢٣.
ابن سيده: ٢٦.
ابن السراج [محمد بن السري]: ١٢، ١٤، ٢٢، ٢٣، ٤٦، ٤٨، ٦٧، ١٢٣.
سعيد بن مسعدة: انظر الأخفش.
السفاقسي: ١٣.
سيبويه: ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٤٥، ٦٨.
السيرافي: ٢٠، ٢٣، ٨٥.
السيوطي: ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٩.
ابن الشجري: ٢٠، ٢٣، ٢٦.
الشنفري: ١٢، ٢١.
صلاح الدين الصفدي: ١٦، ١٨.
طاهر بن محمد: انظر ابو زرعة.
عبد الرحيم بن العصار: ١٣.
عبد القاهر الجرجاني: ٢٢، ٥١.
عبد الملك بن عبد الله الجويني: ١٥.
عبد المنعم بن محمد الغرناطي: ١٩.
ابن عصفور: ١٧.
العكبري [عبد الواحد بن علي]: ١٠.
علي بن حمزة الكسائي: ١٤.
ابن العماد: ١١.
ابن فارس: انظر احمد بن فارس.
الفارسي [ابو علي]: ١٤، ٢٧، ٦٨، ٨٢.
الفراء [يحيى بن زياد]: ١٤، ٨٨، ١١٥، ١١٧، ١٢١.
ابن فلاح: ١٠٥.
قدامة بن جعفر: ١٥.
قطرب [محمد بن المستنير]: ٢٢، ٩٣، ٩٩، ١٠٠، ١٠١.
الكسائي: انظر علي بن حمزة.
ابن كيسان: ٢٠.
ابن مالك: ٢٢.
المبرد: ١٩. ١٢٣.
المتنبي: ١٢.
محمد بن عبد الباقي: ١٣.
محمد بن الخشاب: ١٣، ١٤، ٨٢.
محمد بن السري: انظر: ابن السراج.

محمد بن المستنير: انظر: قطرب.
محمد بن يحيى النيسابوري: ١٥.
مصطفى جواد: ٨٢.
المطرزي: ٨٢.
المعري: ٢٦.
مكي بن أبي طالب القيرواني: ٢٠.
الموسوي الخوانساري: ١١.
ابن النحاس [بهاء الدين]: ١٧، ١٢١.
النحاس [ابو جعفر]: ٢٠.
يحيى بن زياد: انظر الفراء.
يحيى بن نجاح: ١٣.
أبو يعلى القاضي: ١٧.
أبن يعيش: ٢٣، ٢٧.
يوسف بن محمد الشافعي: ٢٨، ١٢٤.

فهرس المسائل النحوية

الاضافة:

إضافة الشيء إلى نفسه ١١١، إضافة النوع الى الجنس ١١٤.

الاعراب:

معناه ٨٩، الاختلاف في حقيقته ١١٠، هو معنى زائد على الكلمة ١٢٥، علة دخوله ٩٥، علة جعله في آخر الكلمة ١٠٢، هل يغني عنه لزوم الرتبة ٩٦ وما بعدها، رأي قطرب في الاعراب ٩٥، ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية ٨٥، ما أعرب بالحرف ١١٣، بناء الاسم المضاف الى ياء المتكلم ٨٥ و٨٧، بين حركات البناء وحركات الاعراب ١١٣، أيهما أسبق: حركات الاعراب ام حركات البناء ١١٥، الاسم معرب بالاصل ٨٩، الاعراب في الفعل استحسان ١٢٥، المضارع محمول في الاعراب على الاسم ٨٩، رأي الكوفيين في إعراب المضارع ٨٩، حجتهم في ذلك ٩٩، لماذا لم يكن فعل الأمر معرباً ١٢٥.

صغير :

بينه وبين الاعراب من حيث الدلالة ١٠٤، علة جعل علامته في نفس الكلمة ١٠٣.

عريف :

علة جعل الألف واللام في اول الكلمة ١٠٤ و ١٠٥.

حذف :

لا يجوز تعليل الشيء بنفسه ١٢١.

تنوين :

تنوين الصرف ١١٩، علة زيادته ١١٩.

جمع :

معناه ١٠٤، بينه وبين الاعراب من حيث الدلالة ١٠٤، علة جعل علامته في نفس الكلمة ١٠٣.

جملة :

الجملة والكلام ٣١، ادلة تثبت ان الجملة هي الكلام ٣٢.

قياس حذف لام الامر وزوال عملها على حذف حرف الجر وزوال عمله ١٢٩.

الحرف:

لا يخبر به ولا يخبر عنه ٥١.

خفة الاسم ١٢٠.

تعريفه ٤٩.

الاسم:

حده ٤٣، ٤٦، علامته ٤٦، خفته وعلتها ١١٩، ١٢٠، الاعراب فيه اصل ٨٩، اسم الجنس الجمعي ٤٠.

معناه اللغوي ١٠٦، الاختلاف في حقيقته ١٠٦ و١٠٨.

إذ، وإذا: الاخبار عنهما ٥٢.

الفاعل:

إدراك الفاعلية بالمعنى ٩٩.

ثقل الفعل ١١٩، الاعراب فيه استحسان ١٢٥، حمل المضارع في الاعراب على الاسم ٨٩، رأي الكوفيين في اعراب المضارع ٨٩، الاختلاف في كون فعل الامر مبنياً أو معرباً ١٢٤، علة بناء فعل الأمر ١٢٥، عدم احتماله معاني يفرق بينها الاعراب ١٢٥، قياس الكوفيين إعرابه على المضارع المجزوم بلام الامر ١٢٦، الرد عليهم ١٢٨.

القول:

تجوز العرب بالقول عن العجماوات ٣٥.

الكلمة:

اشتقاقها من الكلم ٤٠، جنسها ٤٠.

الكلام:

اشتقاقه من الكلم ٣٧ و ٤٠، ليس بينه وبين الكلمة ما يسمى مشتركاً لفظياً ٣٩، الكلام هو الجملة ٣١، أدلة ذلك ٣٢.

كيف:

اسميتها ٥٤، أدلة ذلك ٥٤، دخول حرف الجر عليها ٥٥.

المركبات:

إفادتها التصديق ١١٦.

المصدر:

دلالته على الزمن ٤٥.

الفرق بينه وبين المفرد ١٢٢.

المفرد:

تصويرها للمعاني ١١٦.

فهرس الموضعات

الموضوع

أبو البقاء: حياته وآثاره ... ٩

١ ـ حياته وأخباره ... ٩

٢ ـ مؤلفاته ... ١٢

٣ ـ العوامل المؤثرة فيه ... ١٣

الكتاب ... ١٦

١ ـ نسبة الكتاب ... ١٦

٢ ـ قيمة الكتاب ... ١٩

٣ ـ مصادره ... ٢٢

٤ ـ منهجه فيه ومذهبه ... ٢٦

٥ ـ مخطوطة الكتاب والتحقيق ... ٣٠

كتاب مسائل خلافية في النحو ... ٣١

المسألة الأولى: الكلام والجملة ... ٣٥

المسألة الثانية: حد الأسم ... ٤٥

المسألة الثالثة: ادلة اسمية كيف ... ٥٥

المسألة الرابعة: اشتقاق لفظ اسم ... ٥٩

المسألة الخامسة: حد الفعل ... ٦٧

المسألة السادسة: الاختلاف في أصل الاشتقاق ... ٧٣

باب المعرب ... ٨١

المسألة السابعة: الاختلاف في الاسم المضاف الى ياء المتكلم ٨٣

الموضوع	الصفحة

المسألة الثامنة: هل الاعراب أصل في المضارع ٨٧

باب الاعراب ٩١

المسألة التاسعة: علة الاعراب ٩٣

المسألة العاشرة: الاختلاف في علة جعل الاعراب في آخر الكلمة ٩٩

المسألة الحادية عشرة: الاختلاف في حقيقة الصرف ١٠٣

المسألة الثانية عشرة: الاختلاف في حقيقة الاعراب ١٠٧

المسألة الثالثة عشرة: أيهما أسبق حركات البناء أم حركات الاعراب ١١١

المسألة الرابعة عشرة: علة زيادة التنوين ١١٥

المسألة الخامسة عشرة: الاختلاف في فعل الامر أمر ب أم مبني ١٩٩

الفهارس ١٢٥

١ ـ فهرس المصادر ١٢٧

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية ١٣١

٣ ـ فهرس الشواهد الشعرية ١٣٣

٤ ـ فهرس الاعلام ١٣٥

٥ ـ فهرس الموضوعات ١٣٩

Diyanet Vakfı
Yayınları Merkezi